

جامعة مولود معمري تيزي - وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته على
أمن المتوسط 2001-2016

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

عطيش يمينة

من إعداد الطالبتان:

-باباعلي سعيدة

-شعبان تنهينان

لجنة المناقشة:

- جواي مراد..... رئيساً
- عطيش يمينة..... مشرفاً ومقرراً
- زاوي رابح.....ممتحناً

السنة الجامعية 2016/2015

كلمة شكر

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، و الصلاة و السلام على معلم
البشر، و على آله و صحبه أجمعين.

أولا قبل كل شيء أتقدم بأسمى عبارات الشكر و الإمتنان و التقدير إلى من يعجز اللسان
عن إيجاد العبارات المناسبة لشكره، إلى من سدّد خطاي و أنار طريقي، إلى واهبي
الحياة، إلى ربي، رب العزّ جلّ جلاله.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الغالية " عطيش يمينة " التي لم تبخل علينا
بتوجيهاتها و نصائحها القيمة و الثمينة طوال مراحل إنجازنا لهذا العمل جزاها الله خيرا.

كما نتوجه بالشكر للأستاذين جوايي مورا و زاوي رابح على قبولهما المشاركة في لجنة
المناقشة.

كما نتقدم أيضا بالشكر الخالص إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا
العمل ، دون أن ننسى الذين نعتبرهم بمثابة إخواننا و أخواتنا الأعزاء أفراد دفعتنا و أتمنى
لهم جميعا كل التوفيق و النجاح.

شكرا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أبتدئ بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل و حسن التوكل عليه سبحانه و تعالى على نعمه
الكثيرة التي رزقني أياها .

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي و حبيبي " رسول الله محمد صلى الله عليه و سلم"

إلى كل من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كُت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهلي طريق العلم إلى القلب الكبير "والدي العزيز"

إلى من أرضعتني الحب و الحنان

إلى رمز الحب و بلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض "والدي الحبيبة"

إلى زوجي "حميدوش" رفيق دربي الذي ساندني طوال مشواري الدراسي الذي لم يبخل علي بالعطاء .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إخوتي "سعاد" و "رشيدة" و أخي العزيز "بوعلام" و
كتكوتي الصغير "عبد الحميد".

إلى صديقاتي زميلاتي: تنهينان، تسعديت، سكينه، طاووس لعماري، و ناديه خاصة عزيزتي أميرة

إلى الذين بذلو كل جهد و عطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إليكم جميعا أهدي هذا العمل.

"سعيدة"

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين .

أهدي هذا العمل:

إلى الشمعة التي أضاءت و مازالت تضيئ دربي

إلى العزيزة الغالية على قلبي رمز التضحية ينبوع الحنان " أمي "

إلى من أنار لي دربي العلم و المعرفة و حرص علي منذ الصغر و اجتهد في تربيته و إعتنى بي "والدي" الحبيب القريب إلى قلبي.

إلى رفقاء دربي و نسمات صبحي و أحد أعمدة بيتي إخوتي: سمير و وسيم

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى صديقتي و رفقتي: سعيدة

إلى صديقاتي الغاليات: رزيقة، تسعديت، سكيينة.

إلى كل من ساندني و كان لي عوناً في بحثي هذا.

إلى كل العائلة الكريمة.

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية، و إلى كل طلبة ماستر دفعة 2016.

أهدي ثمرة جهدي و عملي.

" تنهينان "

الخطوة

مقدمة:

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقاته بالمتوسط .

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول : جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني : العامل الأمني و الاقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: منطقة المتوسط، المفهوم و الأهمية.

المطلب الأول: مفهوم حوض المتوسط.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية و الحضارية لمنطقة المتوسط.

المطلب الثالث : الأهمية الأمنية و الاقتصادية لمنطقة حوض المتوسط.

المبحث الثالث : التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: الإهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: أهداف التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية على المنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الصينية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: تواجد القطب الصيني عالميا و إفريقيا.

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي ضمن الحسابات الصينية.

المطلب الثالث: أهداف اهتمام الصين بالساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على أمن المتوسط.

المبحث الأول: أثر الوضع الأمني على دول المغرب العربي.

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية الساحلية لدول المغرب العربي.

المطلب الثاني: أثر التهديدات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية على دول المغرب العربي.

المبحث الثاني: تداعيات اللأمن في الساحل على الدول الأوروبية.

المطلب الأول: أثار الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي.

المطلب الثاني : أثار الإرهاب و الجريمة المنظمة على الأمن الأوروبي.

المبحث الثالث: مستقبل الوضع الأمني للساحل الإفريقي و أثره على أمن المتوسط.

المطلب الأول: سيناريو تأزم الوضع الأمني.

المطلب الثاني: سيناريو تحسين الوضع الأمني.

الخاتمة

مفتحة

عرفت الساحة الدولية تحولات و تغييرات عميقة بعد الحرب الباردة، أدت إلى التأثير في العديد من ظواهر العلاقات الدولية، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد المؤثر في تلك العلاقات، فقد برزت فواعل أخرى تنافس الدول كالمؤسسات الدولية، الجماعات العرقية، المجتمع المدني، فلهذه الفواعل الجديدة الأثر البارز في تحول العديد من مفاهيم العلاقات الدولية. وتعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي أحد الأمثلة الجيوسياسية التي تأثرت بما ورد أعلاه، فهي تشكل أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام دول العالم و بالأخص القوى الكبرى (كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين،...) على خلاف ما كانت عليه منطقة هامشية استراتيجية، وسياسيا، اقتصاديا. و نظرا لما تتمتع به المنطقة من خصائص و أهمية استراتيجية أصبحت محل اهتمامات جيوسياسية وأخرى أمنية، وقد زاد الاهتمام بها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من طرف العديد من الفواعل الدولية، وقد اشتدت المنافسة عليها من أجل نهب و استغلال ثرواتها و مصادر الطاقة و السيطرة على مختلف المجالات و القطاعات تحت غطاء تحقيق الأمن والاستقرار. ومع انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بالمنطقة كمنشآت الجماعات الإرهابية أبرزها نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، كذلك تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات و الأسلحة،...إلخ، والتي أصبحت تشكل تهديد خطير على الأمن الوطني للدول وكذلك على الدول المجاورة و الذي يتعداه ليصل إلى تهديد أمن المتوسط، وذلك نظرا للأهمية التي تكتسيها منهي الأخرى من أهمية جيوسياسية، حضارية، اقتصادية، أمنية. وذلك بحثا عن ظروف معيشية ملائمة.

1- الإشكالية :

هنا ارتأينا إلى طرح الإشكالية المركزية التالية لهذه الدراسة والتي ستكون كالتالي :

- إذا كان التنافس هو الوصف الأقرب للتوجه الدولي في الساحل الإفريقي، فما هي الإستراتيجية التي تتبعها كل دولة لكسب رهان التحكم في منطقة الساحل الإفريقي ؟

و بالتالي تتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية :

- فيما تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي؟
- ما هي أهداف الدول الكبرى الثلاث الحقيقية للحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي ؟
- ماهي تداعيات الوضع الأمني في الساحل الصحراوي على النظام الإقليمي؟

2-فرضيات الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات و التي تكمن فيما يلي:

- (1) يعد الساحل الإفريقي من المناطق الحيوية في إستراتيجيات الدول الكبرى في العالم، و ذلك نظرا لما تملكه من ثروات مختلفة .
- (2) كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، كلما زاد اهتمام الدول الكبرى بالمنطقة.
- (3) التنافس الدولي و العمل المستمر للدول من أجل الوصول أو الحفاظ على موقع الدولة المهيمنة في النظام الدولي وجه اهتمام هذه الدول بالمنطقة.

3- نطاق الدراسة :

في أي موضوع كان على الباحث تحديد الإطار الزمني و المكاني لدراسته من أجل تحديد نطاق الإشكالية الرئيسية، لذا قسمنا بتحديد الإطار المكاني والزمني لموضوع دراستنا كما يلي:

- الإطار الزمني للدراسة:

عند الحديث عن المدى الزمني لموضوعنا المتمثل في "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته على أمن المتوسط" سنسلط الضوء على مجريات الأحداث الواقعة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية 2016.

- الإطار المكاني للدراسة :

تتخصر الدراسة في مجال مكاني محدود و هو منطقة الساحل الإفريقي، و قد تعددت التعاريف التي حددت المجال الجغرافي لهذه المنطقة، فهناك من يقر أنها تضم كل من : النيجر، مالي، التشاد و بوركينا فاسو، و هناك من ضمنه إضافة إلى الدول الأربعة المذكورة كل من : السنغال، موريتانيا نيجريا، جنوب السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، الصومال، و حتى كينيا.

غير أن التعريف الأكثر شيوعا هو الذي يحصر المجال الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي في ثماني دول رئيسية هي : النيجر، جنوب السودان، تشاد، مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو، السنغال، و شمال نيجريا.

وهي عموما دول متماثلة و متنافسة طبيعيا و ديمغرافيا و حتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي و الأمني في هذه الدول فهو على درجة من التماثل فيما بينها، وهو ما يدفعنا للاعتماد على هذا التعريف في هذه الدراسة.

4- أهمية الموضوع :

لعل أهمية المنطقة تتمثل في الدراسة العالمية تشكل نقطة ارتكاز أساسية في مختلف الاستراتيجيات العالمية المختلفة أساسا بالقارة الإفريقية، إضافة إلى دراسة الثابت والمتغير في استراتيجيات الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كذا فرنسا في ظل الأزمة الأمنية الجديدة التي تشهدها مالي والتي من خلالها قامت بالتدخل فيها، من أجل حماية وضمان مصالحها القومية تحت ذريعة القضاء على التنظيمات الإرهابية وحتى التنافس الصيني الذي لعب وما يزال يلعب دورا هاما في المنطقة.

5- دوافع اختيار الموضوع:

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية و أخرى موضوعية لها علاقة بالباحث ترتبط بمجال تخصصه وميوله و رغبته في الدراسة، و تبرز هذه الدوافع عبر المحاور الثلاث: الأول علمي و الثاني موضوعي و الآخر ذاتي:

- الدوافع العلمية:

تتجلى الأسباب العملية لاختيار الموضوع :

في كون هناك تحولات دولية جديدة في منطقة الساحل الإفريقي أبرزها التدخل العسكري الفرنسي، إضافة إلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكذلك الصعود الصيني وحساباته في المنطقة، باعتبار هذه المنطقة مستعمرة قديما ومازالت تشكل امتداد للتهديدات الأمنية على اقتصاديات الدول الكبرى، وبالتالي فإن موضوع المذكرة يحاول أن يبرز أهم انعكاسات هذه التحولات الدولية في منطقة الساحل على الأمن المتوسطي عبر استراتيجيات أمنية عالمية مختلفة و كيفية التعامل معها

في المنطقة حماستها و الاستفادة من موادها الطبيعية، باعتبارها منطقة تزخر بالموارد الطبيعية.

-الدوافع الموضوعية :

إلى جانب الدوافع العلمية هناك مجموعة من الدوافع الموضوعية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهمية الموضوع، كونه من المواضيع الجديدة على الساحة الدولية والإقليمية، مما أدى إلى اهتمام بعض الباحثين الأكاديميين في ميدان الدراسات الأمنية به والتعرض إليه، ومن خلال دراستنا للموضوع سنقوم بسرد أهم ما تعلق بعلاقات الدول الكبرى بإفريقيا عامة، وبمنطقة الساحل الإفريقي خاصة. وكذلك سنسعى من خلاله لإزالة القناع عن أسباب اهتمام تلك الدول بالمنطقة وحتى الخفية منها، كما يدفع ذلك إلى معرفة أثرها على دول المتوسط كالجزائر.

-الأسباب الذاتية :

لعل أهم ما دفعنا لاختيار هذه الموضوع هو اهتمام الفواعل الدولية والدراسات الأكاديمية بقضية الساحل الإفريقي، كونه موضوعا جديدا في الساحة الدولية والإقليمية، كذلك تعلق اهتماماتنا بالقارة كونها القارة التي ننتمي إليها جغرافيا هذا ما زاد من رغبتنا في دراسة هذا الموضوع، رجوعا إلى اختصاص دراستنا "دراسات متوسطة"، وعليه اخترنا معالجة دراسة تركز على أبرز العناصر المهمة في الاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية العالمية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي.

6-الإطار النظري :

1) النظرية الواقعية :

تحتل النظرية الواقعية العلاقات الدولية من منظور المصالح الوطنية للدول و تتصل من كل قيد أخلاقي يعوق تحقيق مصالحها، و تحدد مضمون المصالح الوطنية في القوة، فالدول تسعى من أجل الحصول على القوة و زيادتها و الاحتفاظ لها من خلال تفاعلها مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية.

وفي حالة منطقة الساحل الإفريقي هناك تنافس حول المصالح لكل من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ولتحقيق هذه المصالح كل منها تستعمل الوسائل والقوة بمختلف أشكالها، ولكنها هذه القوة تختلف من حيث استعمالها من دولة لأخرى، فقد تكون صلبة، أو ناعمة، أو ذكية.

(2) نظرية المباريات :

هذه النظرية تقول أن العلاقات بين الدول عبارة عن مباريات أو لعبة تتم فيها دراسة الاستراتيجيات التي تتبناها الأطراف في مواقف النزاع، و هذا الأخير يكون بين طرفين أو أكثر، وفيها يحرص صناع القرار على إتباع إستراتيجية رشيدة خلال مرحلة الصراع، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من القيم و المكاسب وتجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر.

وفي حالة منطقة الساحل الإفريقي تظهر هذه اللعبة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث يتبع صناع القرار في كل منها استراتيجيات مغايرة للطرف الآخر، لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح وبأقل خسائر ، فالبحث عن أكبر نسبة من المصالح أدى بهذه الدول إلى الدخول في تنافس شديد. وهنا يجب التنويه إلى أن هذه اللعبة بين الأطراف الثلاثة غير صفرية، لأن ما تربحه فرنسا مثلا ليس بالضرورة ستخسره أمريكا والصين أو العكس.

(3) النظرية الليبرالية :

تقوم هذه النظرية على تحليل وتفسير العلاقات الدولية انطلاقا من فرضية أن الصراع الدولي وحدث الأزمات راجع إلى الندرة الواردة في الموارد الأولية والثروات، فحالة الندرة يؤدي بالدول إلى التنافس عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى اصطدامات بينها ، وكثيرا ما تصل إلى حالة الحرب، وهذه النظرية تنطبق على منطقة الساحل الإفريقي بما يحدث فيها من تنافس دولي على ثرواتها حيث يعمل على تأجيج الصراعات والأزمات بمنطقة الساحل الإفريقي مثل حالة (السودان، تشاد، مالي...).

(4) نظرية الدور: بحيث يبرز ذلك من خلال أدوار الفاعلين في هذه الدراسة و مدى فعاليتها(الدور الفرنسي، الدور الأمريكي ، الدور الصيني،...).

7-الإطار المنهجي:

إن دراستنا لموضوع "التنافس الدولي على منقطة الساحل الإفريقي و انعكاساته على أمن المتوسط" تفرض علينا عدم الاكتفاء بمنهج واحد و ذلك لاختلاف الظواهر محل الدراسة، لذا يتطلب علينا العمل و الاستناد إلى عدة مناهج حتى تتمكن من التحليل و الفهم بمختلف جوانب الدراسة، و عليه في دراستنا سنقوم بتوظيف المناهج التالية :

(1) المنهج المقارن: و هنا من خلاله سنجري بعض المقارنات بين طبيعة العلاقات بين الدول الكبرى مع دول الساحل الإفريقي كما أننا من خلاله سنحاول قياس حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والقوى الأوروبية من جهة أخرى عن طريق المقارنة بين الأساليب والاستراتيجيات المختلفة التي يعتمد عليها كل طرف في محاولة إحكام السيطرة على منطقة الساحل الإفريقي.

(2) **المنهج التاريخي:** والذي من شأنه رصد كل المراحل التي مرت بها العلاقات الأوروبية الإفريقية، وكذا الطبيعة التنافسية والصراعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين بعد انتهاء الحرب الباردة، وكذا التوقف عن كل المحطات التي أثرت في العلاقات بين الأطراف، وبذلك يمكننا ربط المتغيرات ببعضها عن طريق السرد التاريخي والتحليل.

8- الإطار المفاهيمي:

تقتضي دراسة مكانة الساحل الإفريقي في ظل تنامي الأزمات الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التطرق للعديد من المفاهيم الأساسية و هي:

أ- **مفهوم الإستراتيجية:** هي مفهوم كثر استخدامه في الوقت الحاضر في ميدان العلوم الاجتماعية و أصبحت اليوم تدرك عبر أبعاد أكثر شمولية من حيث مضمونها و أكثر اتساعا من حيث مستواها ليتلائم مع تحديدها كمفهوم على أنه خيار الأهداف التي تعمل على إيجاد إجابات ثابتة في الأساس و متطورة في العموم لتحقيق المصلحة القومية للدول (الأمن، الأمن القومي). و ارتبط مفهومها بالقوة العسكرية، ووسائل القوة و مفهوم القوة.

ب- **مفهوم التدخل :** التدخل هو التدخل الذي يتخذ جانبا عسكريا، وبموجبه تقوم إحدى الدول أو مجموعة من الدول بأخذ الإذن من مجلس الأمن أو بدونه في بعض الأحيان وذلك لأغراض إنسانية لمنع الفوضى والاضطرابات داخل الدولة الواجب التدخل بشؤونها.

ت- **التنافس:** عبارة عن تسابق مع الآخرين والرغبة في الشيء على وجه المباراة والمنافسة تتحول إلى صراع عندما تحاول أطرافها رفع مكانتها، و دعم مراكزها على

حساب الآخرين، وتعمل على الحيلولة دون إمكانية تدقيق غاياتهم أو تعمل على تحديدهم أو حتى تدميرهم.

ث- **الدول الكبرى** : عبارة عن الدول التي تملك مقومات قوية في مجالات مختلفة، تستطيع التأثير في العلاقات الدولية.

ج- **طبيعة أحداث 11 سبتمبر 2001 م** : تعود هذه العبارة إلى أحداث الهجمات بالطائرات المدنية التي وقعت على الولايات المتحدة الأمريكية، ومباشرة بعد هذه الاعتداءات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها " والكر جورج بوش " : "حرب القرن الواحد والعشرين الأولى"، ضد ما سماه بـ "الإرهاب الدولي"، "محور الشر"، "الدول المارقة" ... والتي بدأت بشن حملات عسكرية ضد أي دولة، أي منظمة أو أي فرد يشته به فيه معادات المصالح الأمريكية، كون هذه الأحداث تؤثر مباشرة على النظام الدولي ومنه النظام الدولي والنظام الإقليمي المتوسطي .

• أدبيات الدراسة:

لقد كانت الأحداث السريعة والمنتالية التي شاهدها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة دورا كبيرا في إقبال العديد من الباحثين ووسائل الإعلام على حد سواء إلى تناول المشكلة الأمنية بالساحل الإفريقي، خاصة بعد تصاعد عمليات اختطاف الأجانب من قبل الجماعات الإرهابية المعروفة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، فكان من الطبيعي أن تتعدد الدراسات التي عنيت بهذا الموضوع، لكن رغم ذلك فإن القليل منها فقط من استطاعت أن ترقى إلى دراسة علمية و منهجية قائمة على تحليل معمق لحقيقة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي لأن معظم هذه الأعمال جاءت عبارة عن مقالات صحفية تقتقر إلى الدقة و التعمق في تحليل

الموضوع، لأنها تناولت الأحداث بطريقة عرضية دون النظر و التعمق في جذور المشكلة.

ومن ضمن الدراسات المتميزة حول منطقة الساحل الإفريقي، نجد دراسة "أبصير أحمد طالب"، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية فرعية فرع استراتيجية و مستقبلات، (جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009-2010).

ولقد ركز "أبصير أحمد طالب" في دراسته هذه بشرح التحديات الأمنية التي تعاني منها المنطقة، من مشكلات الفقر، البطالة، وكذلك الإرهاب و الإجرام أي حاول الإلمام بمختلف التهديدات لكن دون ربط دراسته بالعوامل الخارجية أي دون التركيز على التوجهات الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة.

و من بين أيضا أهم الأدبيات، نجد دراسة "مهدي تاج" الأستاذ الجامعي والمختص في الشؤون الجيوسياسية والاستشراف، في مقاله المنشور في مركز الجزيرة للدراسات في أكتوبر 2011 والمعنون ب: "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي"، تطرق فيه إلى بعض العناصر الأساسية،أولا: دور القوى المغربية في الساحل الأفريقي وثانيا : المخاطر المحدقة بالساحل وتأثيرها على منطقة المغرب العربي. ثالثا: حاول إعطاء نظرة استشرافية لمستقبل المنطقة المغربية -الساحلية.

9-تبرير الخطة:

اعتمدنا في دراستنا لموضوع "التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساته على أمن المتوسط" على التقسيم الدراسي المبني على تقسيم الفصول فكانت هندسة خطة البحث كالتالي:

الفصل الأول: قمنا بدراسة الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي وعلاقاته بالمتوسط، الذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي والعامل الاقتصادي والأمني للمنطقة، أما في المبحث الثاني فقد تحدثنا عن الأهمية الجيوسياسية و الحضارية و الأمنية لمنطقة حوض المتوسط، أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا لأهم التحديات الجديدة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي من ظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة.

الفصل الثاني: وقد تناولنا فيه التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي حيث قمنا في المبحث الأول بدراسة الإستراتيجية الفرنسية التي اعتمدها فرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، أما في المبحث الثاني فقد تحدثنا عن الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى الصعود الصيني في منطقة الساحل الإفريقي وقد ركزنا فيه على التواجد الصيني في المنطقة و أهداف اهتمامها بالساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: وقد تحدثنا فيه على أثر الوضع الأمني على الدول الإقليمية و دول المتوسط ، حيث قمنا في المبحث الأول بدراسة أثر الوضع الأمني على دول المغرب العربي، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تداعيات اللأمن في الساحل الإفريقي على الدول الأوروبية. كما قمنا في المبحث الثالث و الأخير بدراسة الوضع الأمني للساحل الإفريقي و أثره على أمن المتوسط.

10- صعوبات الدراسة :

مثل جميع الأعمال هناك صعوبات واجهتنا أثناء قيامنا بإنجاز هذه الدراسة و التي ترجع أساسا إلى طبيعة الموضوع الذي تم تناوله، و لكن إجمالا هذه الصعوبات تتمثل فيما يلي :

- حداثة الموضوع و كذلك الفترة الزمنية التي يغطيها "بداية القرن الواحد و العشرين".
- ندرة و قلة مادة الدراسة خاصة الكتب، ما دفعنا إلى الاعتماد على مقالات مستخلصة من المواقع الالكترونية، و كذا الصحف و المجالات.

الفصل الأول:

الأهمية الإستراتيجية للساحل الأفريقي وعلاقته بالمتوسط

تمهيد :

إن منطقة الساحل الإفريقي تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام دول العالم و بالأخص القوى الكبرى على خلاف ما كانت عليه منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا، و سياسيا و نظرا لما تتمتع به المنطقة من خصائص و أهمية إستراتيجية أصبحت محل اهتمامات جيوسياسية و أخرى أمنية، و قد زاد الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 من طرف العديد من الفواعل الدولانية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، حيث اشتدت المنافسة بين هذه القوى الكبرى على منطقة الساحل الإفريقي من أجل نهب و استغلال ثورتها و مصادر الطاقة لديها، و ذلك بالسيطرة على مختلف المجالات و القطاعات تحت غطاء تحقيق الأمن و الاستقرار في هذه المنطقة خاصة مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الحرب الباردة من انتشار الجماعات الإرهابية، الهجرة غير الشرعية، و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، التي أصبحت تشكل تهديدا خطيرا على الأمن الوطني للدول و كذا على الدلو المجاورة و الذي يتعداه ليصل إلى تهديد أمن المتوسط و ذلك نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الحوض و التي تكمن في أهمية الجيوسياسية، الحضارية، الأمنية و الاقتصادية و ذلك بحثا عن ظروف معيشة ملائمة، و هذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

حيث سنتناول في المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي من أهمية جيوسياسية و اقتصادية و أمنية، أما في المبحث الثاني، فسنتطرق إلى تحديد مفهوم و أهمية منطقة حوض المتوسط الجيوإستراتيجية والذي يتكون من أهمية اقتصادية، أمنية، جيوسياسية، حضارية.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

أما في المبحث الثالث فسنتناول أهم التهديدات التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي من الجريمة المنظمة و حتى الهجرة غير الشرعية و انتشار الجماعات الإرهابية التي تؤثر بدورها على أمن المتوسط.

المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

يعتبر إقليم الساحل الإفريقي من أكبر الأقاليم الإفريقية و أكثرها اتساعا، حيث يعتبر همزة وصل بين غرب و جنوب إفريقيا بشمالها، و تعد مجمل دول الساحل الإفريقي دول صحراوية شاسعة إلى جانب افتقارها لحدود طبيعية، و التي من شأنها أن تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها. ما جعل أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط و مراقبة الحدود، فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات و التجارة بالسلع و الأسلحة، و كذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة، و للأهمية الاقتصادية تأثيرا كبيرا على النظام السياسي ككل، و بالأخص أفراد المجتمع، فاقتصاديات دول الساحل الإفريقي تبرز ضعف الأداء الاقتصادي لهذه الدول رغم ما تعانيه من مشاكل و عاهات، لكن لا يمكن إنكار أهميتها الجيوستراتيجية التي جعلت الدول الكبرى تضي اهتماما بالمنطقة و ذلك لتحقيق أطماعها.

المطلب الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الإفريقي

يعتبر الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا يشمل أكثر من عشرة بلدان، الذي يمتد من غرب القارة إلى شرقها، كما يعد الساحل منطقة انتقال مناخية و بينية و هو ما تعكسه وثيرة معدلات تساقط الأمطار و الاضطرابات المناخية الشديدة.

تتوسط منطقة الساحل القارة الإفريقية مع قرب أكثر إلى الشمال التي تمتد من السنغال و الرأس الأخضر، و موريتانيا غرب وصولا إلى السودان و إيريتيا و جيبوتي و إثيوبيا شرقا مرورا بمالي و النيجر و تشاد و أقصى شمال نيجريا. أما حدوده من الشمال فيوجد المغرب و الجزائر و ليبيا وصولا إلى مصر و يمتد الساحل جنوبا إلى أقاصي بوركينا فاسو و أجزاء من إفريقيا الوسطى مع أنه يتسع و يضيق في غير انتظام. كما أن

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

باحثون جغرافيون كثر يقدرون أن عرضه (من الشمال إلى الجنوب) يتراوح بين 400 و 500 كلم. أما طوله من (الغرب إلى الشرق) فيناهز 5500 كلم¹.

و من جهة أخرى يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا ما وراء الصحراء كإقليم إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملا الدول التالية : السودان و النيجر، و تشاد و مالي موريتانيا و السنغال و كثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها، لتشمل بوركينا فاسو و نيجريا و جزء الرأس الأخضر و الصحراء الجنوبية الجزائرية جنوبا².

فالساحل الإفريقي هو الحزام الحدودي الذي يمتد من الساحل الأطلسي إلى ساحل البحر الأحمر، أي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، و يطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية و هي مالي، نيجر، و التشاد، و التي تشهد أزمات أمنية متوالية أو تتأثر بأزمات دول الجوار³.

و تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء. كما يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر الذي يفصل بين الصحراء الكبرى شمالا و منطقة السافانا جنوبا.

كما أن شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول تنتمي إلى هذا المجال.

¹ مقال من كتابات فريق التحرير، الساحل الإفريقي... الحزام الجغرافي الذي يشمل أكثر من عشرة بلدان، (في 25 مارس 2016).

² جميلة علاق، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء، "مجلة العلوم الاجتماعية"، العدد 19، (ديسمبر 2014)، ص333.

³ - نبيلة يوسف، الأسباب التاريخية للأزمات الأمنية في الساحل الإفريقي، "المجلة الإفريقية للعلوم السياسية"، (25 يناير 2015).

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

فسياسيا و بالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" و التي تتمثل في كل من السنغال غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد وبوركينا فاسو، ثم أضيفت كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد و موريطانيا و هو ما يعرف بقوس الأزمات¹.

و لقد اعتبر الجغرافيون العرب في العصر الوسيط، منطقة الساحل تلك المنطقة الموحدة بين الصحراء و السودان.

أما في القرن الواحد و العشرون، فمنطقة الساحل الإفريقي هي الشريط الذي يمتد على مسافة 5400 كلم² من المحيط الأطلسي في الغرب إلى البحر الأحمر الذي يغطي أجزاء من أقاليم (السنغال، جنوب موريتانيا، بوركينا فاسو، جنوب الجزائر ، النيجر، شمال نيجريا، تشاد، شمال السودان و جنوبه، شمال إثيوبيا، ايريتيا)، كما يحتل الساحل الإفريقي مساحة تقدر بـ 3053200 كلم² و يحده من الشمال الصحراء الكبرى و من الجنوب السافانا.

حيث أصبحت منطقة الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا بين المغرب العربي و منطقة الصحراء الكبرى ما جعل هذه الأخيرة ذات اهتمام قوي على الصعيد الدولي².

كما يعد الساحل الإفريقي مصطلحا من أصل عربي، و الذي يعني من الناحية التقليدية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، فمن الناحية الجغرافية فهناك من يحددها في

¹ - امحمد برفوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية و الحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، (نوفمبر 2008).

² - سمية قادري، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003 – 2012، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012)، ص، 34.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء، فيما يمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا¹.

كما تشكل دول الساحل و الصحراء التي حددت جيوسياسيا من المحيط الأطلسي غربا مرورا بالسنغال و دول غرب إفريقيا و وسطها إلى غاية السودان و البحر الأحمر، رهانا دوليا لامتلاكها مخزونا من الطاقة و اليورانيوم و معادن ثمينة و سوقا استهلاكية قابلة للنمو، هذا ما جعل التنافس بين القوى الكبرى و تداخل مصالحها تجعل من استقرار هذه المنطقة هدفا استراتيجيا مشتركا².

المطلب الثاني: العامل الأمني و الاقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي

• العامل الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي :

تشهد منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة حركة واسعة للنشاطات الإجرامية المتعددة الأشكال و الأنماط و اضطرابات سياسية و أمنية خطيرة، و لعل أبرزها تنامي التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و تجارة السلاح... الخ، و لقد تعرضت غالبية دول الساحل لصراعات مسلحة متطورة، حروب أهلية في بعض البلدان، و يرجع انتشار الحروب و الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي إلى أزمة الهوية، وضع الاندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود أبان الحقبة الاستعمارية.

إن دول الساحل الإفريقي قد عرفت مشاكل أمنية ترتبط أساسا بالدولة الفاشلة*، و قد أفرزت بنفسها مجموعة من المشاكل الأمنية الأساسية، و من بينها :

¹ - امحمد برفوق، المرجع نفسه.

² - محمد بن أحمد العلوي، تحديات مواجهة التهديد الإرهابي في إفريقيا، مقال نشر على www.hurryatsudon.com 2016/06/15 ،

11:47.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

- عدم الاستقرار السياسي الذي يبرز بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة.
- قضية التحول الديمقراطي في هذه الدول التي كانت تحافظ على الاستقرار بواسطة التسلط و القمع.

- غياب الرؤية الواضحة للمعارضة أدى إلى حدوث صراعات داخلية و فراغ في السلطة أحيانا، مما شجع العديد من الجماعات للمحاولة على استيلاء الحكم و الثروات في هذه الدول.

و هناك أيضا تحديات أخرى يمكن ذكرها مثل : سوء الإدارة و الفساد و المديونية و هي من أهم التحديات التي تواجه مسارات التنمية للدول الإفريقية الضعيفة بالنسبة لدول الساحل على غرار كل من التشاد و النيجر في إطارها العام ضعيف على مستوى الترابط الاجتماعي و الاستقرار السياسي¹.

و هناك العديد من العوامل أثرت على الساحل الإفريقي من أبرزها طبيعة المناخ، و ما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة العديد من الأشخاص، كذلك فشل الدولة ساسيا و اقتصاديا، فشلها في خلق نظام المساواة للجميع بالإضافة لعوامل أخرى مثل : الفقر، انتشار الأوبئة و الكوارث الإنسانية الناتجة، أي المتخلفة عن الحروب الداخلية، جعلت من الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر و في توتر دائم، و كذلك التهديدات الجديدة التي برزت مع نهاية الحرب الباردة فهي تعد

¹ - فايزة بن شيخ، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015)، ص 17.

* الدولة الفاشلة هي : مصطلح أطلق على التطور الجديد بعد بروز النظام الدولي الجديد الذي يتمثل في انهيار القانون و النظام و الخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الأثنيات، و الذي نجده بشكل خاص في إفريقيا جنوب الصحراء، و تقتصر هذه الظاهرة بصراع طائفي، مرير و قومية اثنية عنيفة و بروح عسكرية و صراع إقليمي مستوطن.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

أيضا من التحديات و الرهانات التي جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تتدهور و تعاني منها الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...¹

إن منطقة الساحل الإفريقي عرفت عدة تفاعلات ذات طبيعة صراعية سواء بين فواعل حكومية أو غير حكومية، رسمية أو غير رسمية فهذه الظاهرة أثرت سلبا على الساحل الإفريقي، و كذلك نزاعات عرقية و اثنية و حتى الدينية التي تحمل طابع الحرب الأهلية، بالإضافة إلى إفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية و الأحزاب التي أدت إلى انقلابات عسكرية، و غياب الشفافية ما خلق جوا من اللاستقرار و اللأمن في منطقة الساحل الإفريقي خاصة و الاضطرابات الأمنية التي ظهرت جديدا، و نظرا لما تعانيه هذه الدول من هشاشة على مستوى البناء السياسي و ضعف تنميتها على المستوى الاقتصادي وانعدام التجانس على المستوى الاجتماعي، جعل من قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمرا صعبا، خاصة مع تنامي الأطماع الاقتصادية و الطاقوية، من طرف القوى الكبرى فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و غيرها من القوى. و ضف إلى ذلك الموقع الجغرافي و الأهمية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الأمنية التي تكتسبها و شساعة حدودها الجغرافية إلى أنها عاجزة عن حماية حدودها، و أصبحت عرضة لانتقال مختلف التهديدات الصلبة و اللينة إليها، و كذلك تبقى المنطقة دائما في حالة لاستقرار.²

• العامل الاقتصادي لمنطقة الساحل الإفريقي :

تعد اقتصاديات دول الساحل الإفريقي ضعيفة، فهي اقتصاديات ريعية بمعنى أنها

¹ - أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011)، ص ص 82 - 83 .

² - ياسمين حداد، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016)، ص ص 95-96 .

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

تعتمد على تصدير المواد الأولية (المعادن، البترول، الغاز) كما أنها تعاني من ارتفاع نسبة الفقر، حيث شهدت أغلب دول هذه المنطقة، انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام، ما يعني أن النمو الاقتصادي لدول الساحل ضعيف جدا، و تعاني كذلك من تدهور التنمية البشرية، فإن ترتيب دول الساحل من حيث مدى التنمية البشرية هو كآآآي، احتلت ليبيا المرتبة 64، الجزائر 96، السنغال 155، نيجيريا 156، موريتانيا 159، السودان 169، إثيوبيا 174، مالي 175، النيجر 186¹.

تعاني دول الساحل الإفريقي من الناحية الاقتصادية حالة تدهور و ضعف و يعود هذا لعدة عوامل و أسباب منها :

- هشاشة و عدم نجاعة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعية و هي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم، وانتشار الفقر والبطالة المتزايدة ما يؤدي حتما إلى ظهور عدة أزمات، فهي تؤدي إلى اليأس و تساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد، الخلافات و التطرف.
- تحويل مداخل الموارد التي تزخر بها منطقة الساحل من ثروات معدنية على وجه الخصوص تلك التي تجنيها من تصدير النفط نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معنية في السلطة ما أدى إلى تقاوم مشاعر إحباط و مطالب المستبعدين.
- دور الظروف الطبيعية و العوامل المناخية السيئة كالجفاف و الكوارث الطبيعية المفاجئة في تقاوم الوضع، و كذا التدهور الاقتصادي بالمنطقة و الفشل الحقيقي لهذه

¹ - حسينة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012)، ص 43.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

الاقتصاديات يظهر خاصة في المجال الزراعي وذلك يعود إلى الظروف المناخية الصعبة لهذه الدول ، فالفضاء الساحلي يتميز بفصلين فصل جفاف رهيبه على دول المنطقة، ما جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات و هذا ما أدى إلى عجز التنمية في هذه الدول : النيجر، التشاد، مالي، وموريتانيا فهي الأقل نمو حسب تقارير التنمية البشرية.

إلا أن دول الساحل الإفريقي - كما ذكرناه سالفًا - يتميز بموقع جيواقتصادي جد مهم، و ذلك نظرا لما تملكه من موارد طاقوية ذات بعد استراتيجي كالنفط، الغاز الطبيعي، اليورانيوم، الطاقة الشمسية، الثروة المائية المميزة في بعض الدول، مثل النهر الإفريقي و بحيرة التشاد.

غير أن هذه الدول مصنفة بأنها فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية، و يعتبر التسيير الغير العقلاني لهذه الثروات من أبرز الأسباب التي أدت إلى تدهور اقتصاديات دول الساحل الإفريقي¹.

¹ - ياسمين حداد ، الأثر الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، مرجع سابق، ص، 92.

المبحث الثاني : منطقة المتوسط، المفهوم و الأهمية

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق التي يدور حولها الصراع و التنافس و أكثرها تعرضا للنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر، فهي تعد منطقة توتر و عدم الاستقرار على مر التاريخ، حيث ورثت أقدم النزاعات أهمها : النزاع في قبرص، النزاع في بحر إيجة... الخ و تعد من أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى كون مصالحها تتحصر في تلك المنطقة، حيث تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لأوروبا و ذلك لما تكتسبه من أهمية جيوسياسية و اقتصادية و حضارية كغناه الاقتصادي بالنفط و توسطه العالم و هو منطقة تماس حضاري يتلقى فيه شعوب أكبر ديانا في العالم، و هذا ما أدى لانجذاب عدة قوى نحو هذا الحوض لحد أشغال الحروب فيها. فحوض المتوسط هو عبارة عن محور رئيسي من محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.

المطلب الأول : مفهوم حوض المتوسط

يشوب الفضاء المتوسطي الكثير من الضبابية و الغموض، على الرغم من أن الفضاء المتوسطي كمفهوم يتناوله العديد من الباحثين المتخصصين إلا أن الغموض يكتنف و هذا لصعوبة تحديده و إعطائه تعريفا موحدا.

يشكل حوض المتوسط مساحة مائبة كبيرة تتوسط ثلاث قارات هي إفريقيا، آسيا، أوروبا، و من خلال هذا التوسط أطلق عليه تسمية البحر المتوسط بمعنى أنه يتوسط الأرض، و هذه الكلمة مشتقة من كلمتين لاتينيتين : المتوسط (Medius) و الأرض (Terra). و تبلغ مساحة مياهه التي تغطي الكرة الأرضية 139670000 ميل مربع¹.

¹- يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية،

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

و لحوض المتوسط تسميات عديدة عرفها عبر التاريخ حيث أطلق عليه الرومان بعد سقوط القرطاج تسمية (Mare Nostrum)، و التي تعني بحرنا، كما أطلق عليه الأتراك تسمية أكدينير (Aqdeniz) و التي تعني البحر الأبيض، أما الأمازيغ فلقد سموه إيلال أغراكال (Ilel Agrakal) و التي البحرين الأراضي¹.

و في الفترة الفاصلة بين القرن 18 م و القرن 19 م، أطلق الأوروبيون اسم (La Méditerranée) باللغة الفرنسية و (The Mediterranean) باللغة الإنجليزية، على هذا البحر بعد كان يعرف باسم (La mer méditerranée) و هذا التغيير في التسمية أتى بعد اكتشاف أوروبا من جديد للأهمية التي يمتلكها الفضاء المتوسطي، خاصة بعد شق قناة السويس².

و من جهة أخرى فمنطقة البحر المتوسط هي فضاء تلتقي فيه ثقافات و هويات عديدة، حيث يضم أوروبيون، غرب متوسطيين، شرق أوسطيين متوسطيين (إسرائيل + تركيا) و دولا متوسطية بمعنى الكلمة (مالطا و قبرص) إذن فحوض المتوسط لا يحتوي منطقة واحدة بل يشمل عدة مناطق.

و المتوسط كمفهوم مطاطي يتسع ليشمل دولا و يضيق ليقصي دولا أخرى و هذا حسب مجالات استخدام المصطلح مثلا المسألة الأمنية في المتوسط التي يدمج فيها فاعلين غير متوسطيين كالولايات المتحدة الأمريكية بحكم اهتماماتها العالمية تعد دولة متوسطية، و تواجهها البحري و الجوي في هذا الإقليم غير أنها لا تنتمي إليه، لاعتبارات سياسية، حيث ضم هذا المشروع دول غير مشاطئة للبحر المتوسط و ذلك لاعتبارات اقتصادية.

¹ - عبد الكريم واري، الحلف الأطلسي و إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص 26.

² - أحمد كاتب، خلفيات المشاركة الأورو متوسطية، دون بلد النشر، دار الروافد الثقافية، ناشرون الحمراء، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 40.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

إن حوض المتوسط يشكل منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها حيث تتداخل السلوكيات و المدركات فيها و تتفرغ لتشكل أقاليم في منطقة المتوسط متبعة في ذلك نوعا من الهويات الإستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية و ثقافية¹.

و من جهة أخرى منطقة المتوسط منطقة مغلقة من الجهة الشرقية و الغربية، حيث نجد فيها سبعة دول عربية هي المغرب الأقصى، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، لبنان سوريا والتي تقع في شاطئه الجنوبي و الشرقي على حدود مسافة 3000 ميل، حيث تجتمع فيها 22 دولة للساحل المتوسطي، بالإضافة إلى ذلك جزيرتي قبرص و مالطا.

حيث نجد في قارة إفريقيا كل من ليبيا، مصر، الجزائر، المغرب، تونس، و من آسيا نجد فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا و تركيا، ومن أوروبا نجد اسبانيا، فرنسا، موناكو، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، يوغسلافيا، ألبانيا و اليونان، و بإعتبار خط الجزر قبرص، كريت، صقلية، مالطا، سردينيا، و البليار يقسم البحر المتوسط عرض إلى قسم شمالي و آخر جنوبي².

و في الأخير فحوض المتوسط لا يمكن إيجاد مفهوم واحد و شامل له، و ذلك كون التحديد الجغرافي للمتوسط، يتحدد تبعا لواقع العلاقات بين الدول، و هو واقع متغير³.

¹ - فريد شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001 – 2011، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015)، ص 53.

² - يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، مرجع سابق، ص 36 .

³ - أحمد كاتب، المرجع نفسه، ص 41.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية و الحضارية لمنطقة المتوسط

• الأهمية الجيو سياسية لحوض المتوسط :

تعتبر منطقة المتوسط من بين المناطق التي شهدت تطورات هامة وعلى مختلف المجالات، خاصة كونها من أهم المناطق على المستوى الدولي ككل وليس الجهوي فقط نظرا لمواقعها الجغرافي والذي جعلها كما يعتبرها العديد من الاختصاصيين بمثابة المنطقة المركزية عالميا، فهي تعد نقطة التقاء القارات الثلاث (أوروبا، آسيا، إفريقيا)، ولهذه المنطقة نقاط عبور كبيرة ومخارج، ما جعلها مطلة على العالم ككل، و هذا ما أكده "ألفريد مهان" (Alfred Mahan) الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية في قوله: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم أكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة للسيطرة عليه، ولا يزال الصراع مستمرا، فالمنطقة المتوسطة هي نقطة التقاء بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وتوجد بالمنطقة أهم المعابر البحرية الدولية على غرار مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا و المنطقة العربية قريبا لأوروبا، و هذا عامل بطبيعة الحال كثيرا ما كان مساعدا على التواصل الدائم بين ضفتي المتوسط و هذا على مر التاريخ"¹.

و حسب المعادلة الشهيرة "ماكيندر" "Makinder" : " من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، و من يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".

¹ سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995 – 2008)، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013)، ص 21.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

فحسب "ماكيندر" مستقبل العالم يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية.

فالمتوسط حسب المنظور الجغرافي يشغل مساحة 2,512 مليون كلم²، حيث يرتبط إسما وواقعا بالعالم القديم الذي كان "ماكيندر" "Makinder" يرى فيه قارة واحدة، المقسمة إلى ثلاث فصوص متلاحمة تمثل ثلثي اليابسة، و أطلق على منطقة المتوسط تسمية "الجزيرة العالمية" و التي يراها تشمل سبعة أثمان سكان العالم¹. و يبلغ طول البحر الأبيض المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق - بيروت. أما عرض المتوسط فيبلغ ما يتراوح بين 814 ميلا بحريا بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بجاية في الجزائر. وكل هذه المسافات تمد نظرة عن الطول الإجمالي للسواحل المتوسطية، التي تبلغ حوالي 9761 ميلا و تصل غلى 10011 ميلا، إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص و مالطا.

وحوض المتوسط ينقسم إلى حوضين عربي وشرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس، حيث تشمل المتوسط الغربي المسطح المائي بين مضيق جبل طارق، والخناق الصقلي التونسي.

أما المتوسط الشرقي فيمتاز بكونه أكثر استقامة وامتداد للجنوب مقارنة به وله العديد من الأحواض والبحار الثانوية مثل: البحر الأبوني بين سواحل كلابريا و صقلية الإيطالية والسواحل الغربية لليونان شمالا وسواحل برقة الليبية جنوبا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا... الخ.²

¹ ترتيبية برد، الحوار الأورو متوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5 + 5، مرجع سابق، ص ص 36-37.

² -أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورو متوسطية، مرجع سابق، ص ص 41-42.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

و بحكم الطبيعة الجغرافية للبحر المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا و ذلك بوجود منفذين جبل طارق من جهة الذي يصل بالمحيط الأطلسي و قناة السويس شرقا التي تشكل مخرجا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عند مضيق باب المندب بالمحيط الهندي.¹ التي أنه رغم الخصائص الجغرافية التي ميزت سياسيات دول المتوسط و علاقاتها البيئية عبر مختلف العصور إلى الوقت الراهن، غير أن هناك اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية، فإذا كان التوافق موجود حول المعيار الجغرافي الذي يعتبر أن كل دولة يطل أولها مخرج بحري فهي متوسطة، فإن للمعيار الإستراتيجي أهمية تجعل من الحوض يتوسع ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي و الاستراتيجي.

و من الخصائص السياسية و الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط نجد حسب

المعيار الجغرافي أن مجموعة من الدول القارية التي يصل عددها 19 دولة و دولتين جزيرتين تطل على البحر الأبيض المتوسط، حيث توجد في قارة افريقيا كل من "مصر، ليبيا، تونس، الجزائر و المغرب"، بينما في قارة أوروبا كل من اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة و الهرسك، و جمهورية يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا و اليونان، أما في قارة آسيا فهناك تركيا، سوريا لبنان، إسرائيل و فلسطين، بينما الجزيرتان فهما قبرص ومالطا، و بالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض المتوسط و هنا الإشكال يدور حول مدى متوسطة بعض الدول التي تستوفي شروط المعيار الجغرافي، التي جعل منها الجوار و المصالح الحيوية ضمن نطاق المتوسط، فقد اختلفت الآراء حول هذا الصدد حول إذا ما كانت الدول المطلة على البحر الأسود دول متوسطة من الباحثون من قال أنها متوسطة مثل "محمد صابر عنتر" "Mohamed saber antar" فهو يعتقد أنها متوسطة كون البحر

¹ - مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغربية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011)، ص ص، 15-16.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

الأسود جزءا من البحر الأبيض المتوسط. أما الباحث المصري "أسامة فاروق" " Oussama farouk" فيرى أن دول البحر الأسود ليست متوسطة رغم أن البحر الأسود يعتبر امتداد للبحر الأبيض المتوسط.

ولكن عند الأخذ بعين الاعتبار المعيار الاستراتيجي لتعريف الدول المتوسطة يمكن أن تشمل ليس دول البحر الأسود و إيران فحسب إنما دول أخرى كالأردن، السودان، إضافة لمنفذ البحر الأحمر، وبور السودان الذي يتصل بالمتوسط¹.

• الأهمية الحضارية لحوض المتوسط (الفضاء المتوسطي) :

تكتسي المنطقة المتوسطية أهمية حضارية كبرى إن لم تنقل الأهم على الصعيد الدولي، و هذه الأهمية كانت متواجدة منذ القدم أي العصور القديمة، و قد حظيت هذه المنطقة بشهرة عالمية لم تخطى بها أي منطقة أخرى و لا تزال تحظى بها، فمنذ القدم كانت هناك أطماع متنوعة من أجل السيطرة عليها.

ف للمنطقة المتوسطية خصائص عديدة تاريخية، فالمتوسط هو مصدر الحضارات العظيمة التي شهدت ميلادها في هذه المنطقة، نمت و ترعرعت ثم انهارت على مشارف المتوسط: " فإنه فضاء متولد، إنه آلة لصنع الحضارة"².

وحوض المتوسط هو مهد الديانات السماوية الثلاث: اليهودية، المسيحية، الإسلام.³

مسرحا لهذا الصراع الدولي و والحروب، الحروب بين الفرس و الإغريق الحروب البونيقية الثلاثة بين الرومان و القرطاجيين، الحروب الصليبية بين المسلمين و المسيحيين، التنافس

¹ - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية مغاربية، مرجع سابق، ص ص ، 43-45.

² - سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو مغاربية، مرجع سابق، ص، 26.

³ - عبد الكريم واري، الحلف الأطلسي و إجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، مرجع سابق، ص 28.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

العثماني، الإسباني في الفضاء المتوسطي... الخ. كما كان الحوض مسرحا لحروب وصراعات لدول لم تكن مشاطئة للمتوسط، كالصراع بين دول المحور (ألمانيا، إيطاليا) الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و فرنسا) أثناء الحرب العالمية الثانية، الصراع وبين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (الحرب الباردة)¹.

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية و الاقتصادية لمنطقة حوض المتوسط

• الأهمية الأمنية لمنطقة حوض المتوسط :

لقد شهدت منطقة حوض المتوسط تطورات جد هامة، وذلك في مختلف المجالات، كونها من أهم المناطق على المستوى الدولي، فهي تعتبر نقطة التقاء القارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا).

كما تمتلك ممرات و مخارج تجعلها منطقة مطلة على العالم كله، ومن جانب اخر تمتلك ايضا خيرات طبيعية كالطاقة بأنواعها و ثروات زراعية، و مؤهلات اتصال كما تعد من أكثر المناطق غنى و ثراء، ثقافيا، دينيا، فقد شهدت هذه المنطقة أعرق الحضارات الإنسانية التي تولدت على ضفافها الديانات السماوية الثلاثة (اليهودية، المسيحية و الإسلام) التي ظهرت وترعرعت في هذه المنطقة، ونظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المنطقة إلى أنها أمام تحديات ورهانات جديدة التي عرفتها بعد نهاية الحرب الباردة، ليتحول المتوسط بصفته الشمالية والجنوبية إلى مسرح يصور تعقيدات الوضع الدولي ويجسد تناقضاته وتوتراته خاصة بما يتعلق بقضية الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة والرهنانات الديمغرافية، السياسية، الاقتصادية والعسكرية إلى جانب التناقضات الثقافية و الفكرية الكبيرة في المنطقة ككل، فهذه المنطقة تعد الأكثر تعرضا للنزاعات الدولية في خريطة العالم

¹ - أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورو مغاربية، مرجع سابق ، ص 52- 53 .

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

المعاصر، ومسألة الأمن في المنطقة كانت ومازالت المسيطر الأول على اهتمام الدول المحيطة بالحوض.

إن قضية الأمن في حوض المتوسط تمثل قضية محورية تهم العالم بأسره، كون مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة تعدى البعد الداخلي ليمس البعد الخارجي، من حماية الأفراد والمجتمع إلى حماية الحدود، وقد اتسع ليشمل المحيط الجيوسياسي للمجمعات الإقليمية والدولية، وهذا ما برر الأهمية الكبيرة التي أعطيت لهذه القضية عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبية الجديدة، هذا ما خلق حالات من التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أنتج تأثيرا سلبيا مباشرا على البلدان الأوروبية، هذا ما جعل الهاجس الأمني يسيطر على التوجهات الأوروبية اتجاه دول الجنوب، ومن التحديات والقضايا التي واجهت المتوسط والتي مازالت تواجهه نجد الأزمات والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية التي تهدد أمن و استقرار المنطقة منها : قضية الصحراء الغربية والتي عجزت عن حله كل جهود المنظمات الإقليمية، قضية الأزمة اللبنانية، وكذا مشكلة الأقليات من المشاكل المهددة لأمن المتوسط الموجود خاصة في العراق، إيران، تركيا، التي لا تعترف بأحقية الأكراد في تأسيس كيان سياسي مستقل عن هذه الدول، المشاكل المتعلقة بالمياه مثل : النزاع حول تقسيم مياه الفرات بين كل من إسرائيل، الأردن، تركيا، سوريا والعراق.

كذلك خطر الإرهاب المتوسطي أو ما يسمى بالقاعدة الخلفية الإرهاب المتوسطي، وكل هذه القضايا والعوامل تعد خطيرة ومهددة للأمن المتوسطي.

ومن القضايا أيضا التي تبرز الأهمية الأمنية، الكبيرة لحوض البحر الأبيض المتوسط تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط، والتي من ناحية أخرى تؤثر على أمنها

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

وذلك لارتباطها بالقوى الكبرى و هذا لأجل الحفاظ على استقرار هذه المنطقة السياسية و الإستراتيجية و التصدي لمنع أي مؤثرات دولية أو تقليمية من شأنها أن تمس.¹

لقد شكلت الحضارات نسيجاً تاريخياً غرس في شعوب المنطقة سمات و مزايا منها الإيجابية ومنها السلبية، إن الأجناس و الحضارات التي عاشت في منطقة المتوسط قامت بإبداع و ترك إرث فني، علمي و أدبي مرموق و عريق، ما أدى إلى ربط المعارف الإنسانية و تقارب ذهنيات و أفكار الشعوب في مختلف الميادين ما ساعد على إنشاء مفهوم موحد ومحدد لحضارة المنطقة و هي "حضارة البحر الأبيض المتوسط".

لقد وصف حوض المتوسط بأنه منبع النور كونه ذو طابع حضاري جوهري وذلك لاكتسائه مختلف الحضارات والثقافات.

ولا تزال هناك حضارتان لهما تأثير و نفوذ كبير و واضح على البيئة المتوسطية من خلال الدين والعادات والتقاليد وهما الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية، و قد تركتا بصمتهما في المنطقة المتوسطية.

حيث يرى هنا المؤرخ الفرنسي "فرنان بروديل" "Firnane broudil" أنه هناك حضارة ثالثة تؤثر في الفضاء المتوسطي زيادة عن العربية الإسلامية و الأوروبية المسيحية وهي الحضارة الأورثوذكسية و هي وريثة الحضارة الهيلينية و الإمبراطورية البيزنطية و كذا الثقافة السلافية.

كما عرف حوض المتوسط منذ القديم صراعا بين الحضارات حيث نشبت العديد من الحروب بين الدول، وكان حوض المتوسط مسرحاً لهذا لصراع الدولي والحروب بين الدول،

¹ - رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5 + 5، مرجع سابق، ص 59-60.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

وكان حوض المتوسط دول حوض المتوسط، ولقد زادت التخوفات من ذلك ما ضاعف اهتمام الدول بالحوض لضمان الاستقرار¹.

• الأهمية الاقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط :

قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط ، تجدر الإشارة أولاً إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل مجموعتين متباينتين فهو يفصل بين عالمين، واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية، تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية، وهو عالم متقدم في كل الميادين ويقود أكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي، والآخر في الجنوب، أهم ما يميزه شعوب فقيرة، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بنى تقليدية، نزاعات حادة، تمزقات داخلية، فهذا العالم قد عرفت دوله بالمشاكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فهو عالم غير متقدم باستثناء إسرائيل، حيث ترجم هذا الواقع اللامتكافئ أن دول الجنوب تابعة لشماله².

إلى جانب ما يتميز به حوض المتوسط من موقع جغرافي، و أهمية جيوسياسية وحضارية وأمنية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية.

وهذه الثروات تتمثل بالأخص في النفط والغاز اللذان تمتلكهما المنطقة المغاربية (ليبيا، تونس، الجزائر) والخليج العربي (العراق و دول مجلس التعاون الخليجي)، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن حاملات النفط والأنابيب النفطية

¹ - رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، مرجع سابق، ص ص 57-62.

² - رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي، من برشلونة إلى منتدى 5+5 ، مرجع سابق، ص ص 39-43.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق¹، كونه همزة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة: الأطلسي، الهندي و الهادي، فحوض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة حيث تعتبر بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية، والمتوسط من الناحية الاقتصادية بصفة عامة تكمن أهميته في كونه يعتبر كمعبر هام للثروات و الطاقات².

• **أولا بالنسبة لأهمية كمعبر:** إن الحركة الاستعمارية والديناميكية التي ولدتها بداية القرن 19 م، قامت بجذب اهتمام الدول الكبرى إلى حوض المتوسط كونه المعبر الأقرب إلى مستعمرات فرنسا وبريطانيا في إفريقيا وآسيا (خصوصا الجزائر بالنسبة إلى فرنسا والهند بالنسبة لبريطانيا)، هذا التنافس الاستعماري كان وراء شق قناة السويس في 1869 التي تربط البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وذلك يعني في آخر المطاف اختصار الطريق الذي كان يدور حول القارة في رأس الرجاء الصالح واسترجاع حوض المتوسط لأهميته كمنطقة عبور، بالأخص مع اختراع السفن البخارية والزيادة في كمية وحجم وسائل النقل البحرية، وقد زادت أهمية المتوسط في التجارة الدولية بحلول القرن العشرين وذلك يعود للنشاط التجاري العالمي.

• حيث صنف "ماكيندر" "Makinder" العالم القديم على أنه قارة واحدة ذات أقسام يتوسطها حوض المتوسط، و قد أطلق عليها الجزيرة العالمية، فهو يرى أن البحر الأبيض المتوسط هو المعبر المائي الهام الذي يتوسط الجزيرة العالمية و بالتالي فالمسيطر عليه يحكم العالم من الناحية السياسية والاقتصادية و الأمنية.

¹ - وهيبه تباي، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلق الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014)، ص 56.

² - وهيبه تباي، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلق الأطلسي، المرجع نفسه، ص 57.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

و مع اكتشاف البترول في الدول العربية تم جذب أطماع الدول الكبرى إلى المنطقة للتقيب عن النفط و تكريره و تأمين نقله نحو بلدانها و كذلك بيعه بأسعار ملائمة لمصالحها، وفي بداية 60 من القرن 20م، قامت الشركات النفطية الانجلوساكسونية و الهولندية المعروفة بالأخوات السبع (Les sept sœurs) المتحكمة في 90 % من الإنتاج العالمي باحتكار نقلها و تسويقها على حساب مصالح الدول المعنية وشعوبها، ما جعل من المتوسط نقطة ارتكاز لنشاط هذه الشركات، ومن المؤشرات الدالة على أهمية المتوسط في ذلك نجد أن أكثر من 2500 سفينة تجارية التي تزيد حمولتها عن 100 ألف طن تعبر يوميا البحر المتوسط حاملة ما مقداره 3/1 من التجارة النفطية العالمية.

- بالنسبة لأهمية كمورد هام للثروات و الطاقات : وبالحديث عن الثروات الطبيعية والطاقات، فجنوب المتوسط غني بها، خاصة الجزائر وليبيا من حيث النفط، وكذلك استحوذهما على الغاز الطبيعي بكمية هائلة، إلى جانب الضفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط، تعد من بين أهم مصادر المواد الطاقوية و مواد أولية كالفوسفات والحديد من المغرب والجزائر، كذلك تشكل هذه الضفة خاصة دول الاتحاد المغربي سوق استيراد متزايدة الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية، فإذا كان ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 1973 قد سجل عجزا في الموازين التجارية للدول الأوروبية، فإن هذه الدول تمكنت من تقليص حجم هذا العجز بفضل رفع الأسعار على السلع المضافة من قبل البلدان العربية، ما زاد من الاعتماد المتبادل بين ضفتي حوض المتوسط¹.

¹ - فريدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغربية، مرجع سابق، ص 56-58.

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و علاقته بأمن المتوسط

عرف المجتمع الدولي عدة تغيرات في بنيته الأمنية و ظهر مع هذا التغيير تهديدات أمنية جديدة، كالهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، ولعل الدول الأكثر تعرضا لهذا المخاطر الجديدة هي الدول النامية، خاصة الدول الإفريقية وبالأخص منطقة الساحل الإفريقي، إذ تعد هذه المنطقة بوابة لهذه التهديدات للعبور إلى الضفة الشمالية، حيث تجتمع فيها كل عوامل الجذب لهذه الظواهر الأمنية، و الهدف الأساسي هو الهروب من الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الأمنية، وحتى الاجتماعية المتردية لتلك الدول، بحيث تعتبر هذه التحديات والتهديدات من أكبر المخاطر التي تمس أمن المتوسط، وأمن الدول المجاورة بالأحرى العالم ككل.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب

إن انتشار ظاهرة الإرهاب خاصة في منطقة الساحل الإفريقي راجع لتداخل العديد من العوامل¹، غير أن ما يجري في هذه المنطقة ما هو إلا امتداد طبيعي لمفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم. ونظرا للتضاريس الوعرة قامت الجماعات بنقل نقاط نشاطها لتفادي الدخول في أي مواجهة مسلحة لأنها ترى مهمتها تكمن في الإختطاف وتلقي الفدية من أجل إطالة عمر الإرهاب في جهات عديدة بما فيها الساحل الإفريقي.² فظاهرة الإرهاب لا تنتسب لدولة معينة ولا حكومة بذاتها فهي تجسيد لمخاطر أمنية للدول التي تستهدفها³، غير أن

¹ - عبد الله عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006)، ص34.

² - جمال أوكيلي، لتنمية الساحل حتمية لا مفر منها، جريدة الشعب، (ديسمبر 2009، ص 03).

³ - أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010)، ص112.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

المجتمع الدولي لم يدرك مدى خطورة هذه الظاهرة على أمنه واستقراره إلا بعد الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001¹، حيث شكلت الأحداث فيها نقطة تحول في تنامي ظاهرة الإرهاب، بالتالي عرفت تحولا في النظام الدولي، حيث أصبح الإرهاب الجديد شكلا من الأشكال الرئيسية للصراع المسلح على الساحة الدولية. ولقد كانت منطقة المتوسط أولى المناطق تضررا بظاهرة الإرهاب بعشرية كاملة².

إن الإرهاب في الساحل الإفريقي بأخذ محتواه من عدة مفارقات أساسية التي من شأنها السعي نحو النمو والتوسع في المنطقة، ومن هذه المفارقات نذكر ما يلي :

- ضعف الأجهزة الأمنية في رقابة حدودها ونقص تعداد الجيوش رغم اتساعها الجغرافي، ما جعل هذه المنطقة بيئة مناسبة لبقاء الخلايا الإرهابية النائمة كونها دول فقيرة يكثر فيها كل أنواع الفساد والمحسوبية والرشوة.
- قيام الدول الغربية بتمويل المجموعات الإرهابية وذلك بدفع فدية مقابل إطلاق سراح مواطنيها المحتجزين، بحيث تعتبر شريان الحياة الذي تستفيد منه المجموعات الإرهابية لضمان استمراريتها³.

وفي هذا الصدد يقول الدبلوماسي الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة "فيتالي تشوركين" " Fitali churkine": تزداد ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف في الساحل حدة خلال السنوات الحالية، وبدأ الوضع بالتدهور بوتائر سريعة بعد زعزعة الاستقرار في ليبيا".

¹ أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الفرنسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، العدد 147، جانفي، 2002.

² إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، 'مجلة السياسة الدولية'، العدد 145، جويلية 2001).

³ أحمد عظيمي، منطقة الساحل : هل هي الأفغنة، (مدونة نشرت في جريدة صوت الأحرار، يوم 20/09/2010).

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

وكذلك أشار إلى أن العوامل التي تؤدي لتردي الوضع الأمني في الساحل هي الحدود المفتوحة لتدفقات تهريب المخدرات والأسلحة¹.

ومن العوامل المنتجة للإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، و التي تؤدي إلى خلق الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي إلى مصادر ذاتية و أخرى موضوعية و هي كما يلي :

- مصدر ذاتي : والتي تقوم على تحضيرات العوامل المرتبطة بالدين والاجتماعية وحتى السياسية، والتي يمكن اعتبارها محرك أساسي للجوء إلى الإرهاب في الساحل الإفريقي.

- مصدر موضوعي : و هنا نجد العوامل الداخلية وحتى العوامل الخارجية² :

1) العوامل الداخلية : و التي تكمن في :

أ- العوامل السياسية :

والتي تعتبر أنها نقطة أساسية في ظهور وتفاقم ظاهرة الإرهاب وذلك بالنظر إلى المتغيرات التالية :

- أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة : حيث نجد في منطقة الساحل الإفريقي أزمة بنيوية وعلاقتها بالمجتمع، والذي نتج عنها مظاهر اللأمن وظهور دول فاشلة في المنطقة، وعليه يسعى الإرهاب بكل الوسائل لإبقائها.
- النخب في دول الساحل : إن تورط القادة في قضايا الفساد يؤثر سلبا على شعوبها، حيث نجد عجز القادة في إقامة علاقة ثقة و التكفل بإنشغلات شعوبها، كما أثر أيضا على شرعية بقائهم في السلطة للتحالف مع مستعمر الأمس من أجل دعم صفقات مربحة بدعم من القوى الخارجية النافذة.

¹ - فينالي تشوركين، قضية الإرهاب في الساحل الإفريقي تزداد حدة ، أخبار العالم ، (تاريخ النشر ، 2016/05/27، 08:07).

² - عادل زقاع، سفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:مقاربة سوسيو-سياسية، "مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية"، العدد 23 ،(مارس2016) .

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

وبذلك تقاسم المنافع الربعية إلى أبعد الحدود واللجوء إلى القمع المنظم بحجة محاربة مكافحة والإرهاب.

• **غياب التنشئة و الأمن السياسي :** و هنا نجد غياب أو قلة المشاركة السياسية و ذلك ناتج لسيطرة الحزب الواحد في جميع دول الساحل، ما عادا السنغال و الذي وجد فيه تعددية شكلية.

ب- **العوامل الاقتصادية :** إن هشاشة البناء الاقتصادي لدول الساحل

الإفريقي شجع على بروز حركات إرهابية عبر وطنية، و عليه يمكن ذكر

بعض المؤشرات المتعلقة باقتصاديات دول الساحل على هذا الأساس :

- ضعف الأداء الاقتصادي و ارتفاع نسبة الفقر فيه حيث تشير مؤشرات التنمية في العالم إلى عجز هذه الدول¹.

(2) العوامل الخارجية :

حيث ساهمت العوامل الخارجية تفاهم هذه الظاهرة والتي يمكن إدراجها إلى عنصرين :

أ- **النشاط الإقليمي للحركات الإرهابية :** وهذه الجماعات الإرهابية تنشط في الساحل

الإفريقي، حيث تفاقم الإرهاب في هذه المنطقة وذلك لسهولة الاتصال بين عناصرها،

فهي تعتبر وعاء يمكن الدخول إليه، ومن هذه التنظيمات نذكر: الجماعة السلفية

للدعوة والقتال والتي أنظمت رسميا إلى القاعدة، والتي عرفت في بلاد المغرب

الإسلامي والحركة المسلحة الليبية، وحركة شباب المجاهدين الصومالية، والتي من

شأنها إقامة قاعدة خلفية للإرهاب في الساحل.

¹ - عادل زقاع، سفيان منصور، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي : مقارنة سوسيو-سياسية، مرجع سابق.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

ب- التنافس الدولي في دول الساحل : حيث نجد هناك علاقة بين الاختراق الأجنبي و الاختراق الإرهابي لدول الساحل الإفريقي، حيث ثبت توظيف الإختراق الإرهابي للوجود الأجنبي، وهذا ما شجع الجماعات الإرهابية على الوجود في هذه المنطقة الذي جعله هدفا لعملياتها¹.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث تعتبر ظاهرة عالمية معقدة في القوت الراهن، كما أن الهجرة الجماعية تعد ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، و بداية القرن العشرين².

و قد أطلقت على الهجرة غير الشرعية تسميات عديدة الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية أو حتى الهجرة السرية³.

فالهجرة عامة لا تعرف اتجاهها جغرافيا معينا، و كانت أكثر توجهاتها خلال السنوات الأخيرة تقوم من الجنوب نحو الشمال و من الشرق نحو الغرب⁴.

¹ عادل زقاع، أسفيان منصور، المرجع نفسه.

² رتيبة برد، مرجع سابق، ص 185.

³ عبد الحليم بن مشري، ماهية الهجرة غير الشرعية، "مجلة المفكر"، العدد السابع، ص 98.

⁴ محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية، و المواثيق الدولية، دفاثر السياسة و القانون، العدد الرابع، (جانفي 2011).

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

والهجرة غير الشرعية شائعة بشكل عام في إفريقيا وبشكل خاص في دول الساحل الإفريقي، حيث كان عبورها غير قانوني عبر اتجاهات غير المشروعة¹، حيث يمكن التمييز بين ثلاث فئات من المهاجرين عند دراستها بصفة عامة في هذه المنطقة :

(1) **الفئة المستقرة التي تهجر بهدف الاستقرار:** و هذه الهجرة معروفة منذ القدم بأنها

نوع من الهجرة الطبيعية، التي تحدث داخل دول القارة الإفريقية.

(2) **الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور:** كون السبب الأساسي

لهذا الصنف من الهجرة السرية خاصة في السنوات الأخيرة هو الهروب من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والبيئية المتمردة للمجتمعات الساحلية حيث كان عبورها غير قانوني عبر اتجاهات غير المشروعة.

(3) **فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في ميدان التهريب في مختلف أشكاله:** تتمثل

هذه الفئة في كونها في الأخرى تدخل ضمن الهجرة غير الشرعية أو غير قانونية، وهم الذين يتم استغلالهم من طرف شبكات الجريمة المنظمة في أعمال التهريب والإجرام².

كما تنشط الهجرة غير القانونية بالساحل الإفريقي نحو الدول الأوروبية³، حيث

اعتبرت منطقة المغرب العربي نقطة رئيسية لعبور المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، كذلك تعد الصحراء الجزائرية منطقة عبور الأفارقة، بالخصوص من مالي، النيجر، التشاد، حيث أنها لم تقتصر فقط الأفارقة بل شملت أيضا المغاربة بدرجة كبيرة⁴. إذ تشير الأرقام أن

¹ حنان لبيدي، التحولات الدولية الراهبة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015، ص 105).

² فريال منايفي، الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي و انعكاساتها على أمن الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011)، ص 106.

³ حنان لبيدي، المرجع نفسه، ص 105.

⁴ وهيبه تباي، مرجع سابق، ص 148.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

هناك مائة ألف شخص يمر سنويا إلى المغرب للهجرة نحو أوروبا، و ليبيا ما يقدر بحوالي مليون و نصف مهاجر، و ثلاثة مئة ألف في موريطانيا و الجزائر.

و وفقا لتقديرات مختلفة، فهناك عشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط سنويا¹.

حيث أن أوروبا ترفض استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك نظرا لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن منطقة المتوسط، والأمن داخل القارة الأوروبية².

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة

لقد شكلت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب منبع خطير على دول الساحل الإفريقي، حيث عرفت منطقة الساحل تزييدا خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة و على اختلاف صورها، و هذا راجع لمسالكها الشاسعة و الوعرة في نفس الوقت.

فالجريمة المنظمة ذات دوافع مختلفة في منطقة الساحل الإفريقي و المتمثلة في الدوافع الطبيعية حيث يرى الطبيب الإيطالي "سيزار لمبرزو" " Sizar Lombrozo" بأن هناك علاقة بين العوامل المناخية و سلوكات المجرمين، كما أن التقاء البرودة الشديدة بالعوز و الفقر و البطالة قد يدفع البعض إلى القيام بجرائم مختلفة. فمن الدوافع الطبيعية إلى الدوافع الاجتماعية، فمثلا التنشئة الغير الملائمة للطفل تولد لديه مشاعر السخط، الأمر الذي سيدفعه مستقبلا" للقيام بجرائم، و كذلك للعوامل الاقتصادية دورا مهما في ارتكاب الجرائم خاصة الاعتداء على الأموال³. نحو 30 إلى 40 % من المخدرات الصلبة تمر

¹ حنان لبيدي، المرجع نفسه، ص 106 .

² وهيبة تباي، المرجع نفسه، ص 148.

³ حسينة دحومان، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012)، ص ص، 56- 57 .

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

عبر هذه المنطقة، ونحو 27 % من المخدرات صدرت إلى أوروبا والتي كان مصدرها منطقة الساحل و الصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار، و يضاف إلى ذلك تنامي الجريمة المنظمة التي تعد مصدر من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة¹.

ويشكل تنظيم هذه المجموعة شكلا "هرميا"، والذي نجد فيه الرئيس سلطات مطلقة، وغالبا ما يكون بعيدا عن الأخطار، ومهمته تكمن في توجيهه أو أمره عن طريق قيادات متسلسلة، في سرية ومحافظه تامة على أسرار العصابة، والسمة الغالبة أن أفراد هذه العصابات متجردون من أي ضمير، يتحدثون في كل نظام وقانون².

و هنا نعود إلى أن منطقة الساحل الإفريقي شكلت تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها، سواء على مستوى التهريب خاصة السواحل التي تشكل منطقة "كيدال" بـ "مالي" النقطة الأساسية لها، و حتى المتاجرة بالبشر و الأسلحة و تبييض الأموال، غير أن المتاجرة بالمخدرات تبقى الأخطر و الأسرع نموا بحكم تحول الساحل لنقطة عبور المخدرات الصلبة كالهرويين و الكراك و الكوكايين، و ذلك من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية، و بعدها الساحل الإفريقي و عبر المغرب العربي³.

إن التعريف المتفق عليه بين الدول من خلال الندوات و المؤتمرات و كذا الجماعات الأمنية و إن اختلفت الصيغ اللغوية لها، على أنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد أساسا على

¹ عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل و الصحراء : الأسباب و مواجهة مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 195، (جانفي 2014)، ص ص، 150 - 153 .

² عبد الفتاح، مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره و آخرون، الجريمة المنظمة التحريف و الأنماط و الاتجاهات، (الرياض، المملكة العربية السعودية، الحادمية، نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 1999)، ص 15.

³ محند برفوق، منطقة الأمنية في ساحل الأزمات، معهد الدراسات الاستراتيجية، جامعة الجزائر، 2010، على الموقع التالي : <http://www.politics.dz>

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

التخطيط والعمل الجماعي. فهي عملية يقوم بها مجموعة او عدد من الأشخاص ذوي الخبرة العالية باستخدام تقنيات متطورة و غير المحظورة، من أجل تحقيق الكسب المالي السريع¹. كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء و حتى شمال إفريقيا فضاء لتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها، الأمر الذي جعل المنطقة مصدرا للتهديدات أمنية إقليمية و الدولية خطيرة². حيث تصدر أهمية النشاط الإجرامي المنظم في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك راجع إلى قلة وجود الأنشطة البلدية و التي من شأنها تحقيق أرباحا سريعا و مماثلا³.

فلقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تحدي الجريمة المنظمة بكل أنواعها و إشكالها⁴، و التي أصبحت فيه الجريمة المنظمة التي تقودها أو تحركها شبكات التهريب منبع خطير على دول المنطقة، كون هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية كبيرة مرتبطة بأطراف خارجية فاعلة، حيث تعد معقدة و تؤكد على وجود علاقة وثيقة بين المهربين و إمكانية تسرب أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا، و هذا ما أكدته إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 التي تم فيها حجز مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة، أن 15 % من التجارية العالمية للكوكايين تمر عبر منطقة الساحل والصحراء، وهذا ما يهدد اقتصاديات دول التي يصنفها الاقتصاديون ضمن "الأفقر عالميا"⁵.

¹ يونس زكور، الإرهاب و الإجرام المنظم، أية علاقة ؟ الحوار المتمدن، العدد 184، 2007/01/30، المحور : مواضيع و أبحاث سياسية (02 : 39، 2016/06/14).

² حياة زلماط، التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، مقال نشر على جريدة الخبر، 11 جويلية 2012، تاريخ الدخول (15 / 06 / 2016 على الساعة، 26 : 13).

³ ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء، الشرق الأوسط، (سبتمبر 2012).

⁴ MAHDI Taje, Vulnerabilité and factors of insecurity in the sahel paper published by the sahel ans west Africa club n°1K august 2016,p 04

⁵ مجلس الأمن : تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، (نيويورك / الأمم المتحدة، جوان 2013)، ص 3.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

ونظرا للقوة و الإمكانية الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال تبييض الأموال المحصل عليها من تجارة المخدرات جعل من هذه العصابات تتقاضي الرقابة الأمرية بتغيير مسارها إلى مسار آمن، ومن هنا وجدت العصابات في أمريكا اللاتينية أن القارة الإفريقية ممر آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق الأوسط وكذا القارة الأوروبية وهذا راجع لضعف أجهزة حكومتها ومراقبة حدودها. فمنطقة الساحل الإفريقي هي بمثابة الطريق البري لوصول هذه الشاحنات لمناطق الاستهلاك¹.

ومن مظاهر الجريمة المنظمة والتي يمكن حصرها حسب تطور المجتمعات و وسائل التكنولوجيا والتمثلة في :

- **الاتجار غير المشروع بالمخدرات** : وهنا نجد تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو منها الفرد لأثارها، حيث نجد تجارة المخدرات تمثل 8 % من مجموع التجارة العالمية.

وحسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000، التجارة في شتى أصناف المخدرات تختلف من دولة لأخرى، وذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد فيه، وعليه يمكن القول أن تجارة المخدرات تمثل الخط الكبير والوافر في الجريمة المنظمة، وهذا ما نراه في القارة الإفريقية وبالأخص الساحل الإفريقي الذي يفتقر للاقتصاد الوافر ما يشجع على التجارة بالمخدرات.

- **الاتجار بالأشخاص** : و هنا نجد أن هناك ما يقارب 20 مليون شخص يعملون بنظام الرق، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة أن كل دول العالم معينة بهذه المشكلة، فقد أحصى التقرير أن 137 دولة مصدرة للبشر، حيث يتم استغلالهم

¹ مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي : صراعات قديمة و تحديات جديدة ، مقال، تاريخ الإطلاع (2016/06/03 ، 39 : 23).

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

في شتى الأعمال، كما يضيف أن هناك عصابات تقوم بهذا النوع من النشاط، لتكون متعددة الجنسيات من هوية أعضائها و نطاق عملياتها.

- **غسيل الأموال:** وهي تعتبر عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء المصدر غير الشرعي لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً، و ذلك ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم¹.

¹ عادل زقاع، سفيان منصور، مرجع سابق ، ص ص ، 156 – 157.

الفصل الأول: الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي و علاقته بالمتوسط

خلاصة :

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة، كما تكتسي من ثروات طبيعية و معادن (اليورانيوم) و موارد طاقوية و كذلك موقعها الجغرافي الهام ما جعلها مركز جذب لاهتمام الفاعلين الدوليين و القوى الإقليمية عبر فترات تاريخية متفاوتة.

غلا أن الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الأمني لهذه المنطقة جعلها منبعاً لمختلف التهديدات و التحديات الصلبة و اللينة، ففشل و هشاشة الدول يعتبر ناقلاً للتهديدات العبر الوطنية، أي عابرة لحدود الدولة الواحدة، و كذا المشاكل العالمية، فهذه الدول تفتقد للقدرة على منع انتشار الأمراض الخطيرة و المعدية، بالإضافة لعدم القدرة على منع الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، فضعف حماية الحدود الداخلية يوفر فرص في تجار بالبشر و المخدرات... ما يؤثر أو يخل بالتوازن الديمغرافي للدول المجاورة.

و بالتالي هذه التهديدات لا تؤثر على الدول المجاورة فقط فبالأخرى تؤثر أيضا بطريقة أو بأخرى على الأمن الإقليمي و الأمن المتوسطي (خاصة) الذي يكتسي هو الآخر أهمية جيواستراتيجية كبيرة من حيث الموقع الاستراتيجي و كذا الأهمية الحضارية فهو مهد للحضارات و كذلك ماله من أهمية اقتصادية و أمنية و سياسية و اجتماعية فهو بالمقارنة مع منطقة الساحل الإفريقي هو منطقة متقدمة، و غنية إلا أنه تأثر هو الآخر بتلك التهديدات و الرهانات و التحديات الجديدة التي ظهرت على أرض الواقع و التي تهدد بأمن العالم ككل.

و يقتضي هذا الأمر وضع آليات للقضاء على هذه التهديدات و التحديات الخطيرة التي تهدد أمن دول العالم .

الفصل الثاني:

التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

إن الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي أدت إلى احتدام التنافس الدولي عليه، حيث بدأ ذلك من خلال استغلال الدول الكبرى للصراعات الإقليمية بين دول المنطقة و التي جاءت في الواقع بسبب الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري و الصراعات المحلية داخل الدول، و كذلك الأنظمة السياسية المتسلطة، .. إلخ، كما بين أيضا الواقع الاقتصادي لهذه الدول أنها من أفقر دول العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن و النفط و اليورانيوم...، و مواد طبيعية، مما جعل القوى العالمية الكبرى تولي اهتماما خاصا بالمنطقة وذلك يعود للكثير من العوامل من بينها الموارد الطبيعية، وجود الحركات الجهادية على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، إضافة إلى ضعف و هشاشة السلطة في دول الساحل الإفريقي و كذلك محاربة الإرهاب.

ما سبق جعل من الساحل الإفريقي مسرحا للتنافس بين القوى الكبرى و بوجه الخصوص بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك الصين، وهذا راجع لخصوصيات منطقة الساحل الإفريقي من النواحي الإستراتيجية، السياسية، الاقتصادية، والأمنية. فالدول قد أصبحت تتسابق لترسخ وجودها في دول المنطقة من خلال عدة استراتيجيات ووسائل و آليات من أجل تحقيق مصالحها الحيوية والمنطقة وعلى أساسها الثروة النفطية.

وفي هذا الفصل سنركز على دراسة وتحليل التواجد الفرنسي والأمريكي والصيني في إفريقيا عامة ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة وهذا عبر التطرق لعدة نقاط أساسية أهمها التواجد الدولي في هذه المنطقة، أسباب اهتماماتها بالمنطقة وكذلك مصالحها وأهدافها من وراء هذا التواجد.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول : الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

تعد فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها و قدرتها على الحركة و الفعل في الساحة الإفريقية،حتى أنها تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن و القدرة النووية إضافة لذلك فان هناك عاملا دوليا مهما يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة و استعادته لقوته ألا و هو الاتحاد الأوروبي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا فهي تعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية حيث تسعى لتحقيق مصالحها في القارة الإفريقية بشكل عام و منطقة الساحل الإفريقي على الأخص، بإتباع مجموعة من الوسائل و الآليات ثقافية و عسكرية و اقتصادية، وذلك من أجل السيطرة على منابع البترول و الغاز الطبيعي و مختلف مصادر الطاقة المتواجدة فيه و ذلك لضمان مصالحها الحيوية القومية.

المطلب الأول : التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

يعود الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية بصفة عامة إلى العهود الاستعمارية أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة ما أبقاها مرتبطة بالكيان الفرنسي إلى حد الآن و الميزة الإستراتيجية لإفريقيا تكمن في الساحل الإفريقي الذي تعتبره فرنسا كمنطقة نفوذ لها في موقعها الجغرافي و الجيوبوليتيكي فهي تطل على المحيط الأطلسي الذي لعب دورا محددًا في توازن القوى العظمى.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

بعد استقلال العديد من مناطق القارة الإفريقية المستعمرة بقيت مرتبطة بها و ذلك من خلال اتفاقيات أمنية، سمحت لها بالتدخل في شؤونها الداخلية¹.

إن الحديث عن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي و حولها هو الحديث عن الإستراتيجية التي كانت تقف وراء إنشاء أو تبني مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية (OCRS) سابقا.

هذا مشروع OCRS هو تجسيد لفكرة صحراء فرنسية و تأكيد للأطماع الفرنسية عبر ظهور مشروع ثاني داخل تنظيم OCRS يحمل اسم منطقة التنظيم الصناعي الإفريقية أو Zoia أي : Zone D'organisation Industrielle Africaines و الذي كان مسؤول عنه " Eric Labonne ايرك لابون ". و قد كان الامتداد الجغرافي لمنطقة التنظيم الصناعي الإفريقي من الكونغو برازافيل (سابقا) مرورا بالنيجر و مالي و صعودا نحو الجزائر ليعبر المملكة المغربية، ثم من الجزائر نحو فرنسا. لكن مع حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها و تحديدا منها دول الساحل الإفريقي، هو ما انهي فكرتي مشروع تنظيم الصناعي الإفريقية و معه مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية.

وبمجرد نهاية تلك المشاريع لا يعني نهاية التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا. كونها بقيت مرتبطة مع بعض الدول في شكل معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية.

¹ - دليلا غدير، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم سياسية، تخصص علاقات دولية، دراسات أمنية و استراتيجية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015)، ص 1 .

• **مشروع منظمة OCRS**: هو مشروع سياسي عسكري و حتى اقتصادي بالدرجة الأولى مجسد لفكرة رجل الدين الفرنسي Le Père de Foucauld هذا الرجل الذي وردت في مراسلاته العديدة عن كيفية تنظيم منطقة الصحراء عسكريا و سياسيا، بداية من إقليم Tidikelt (منطقتي عين الصالح و رقان).

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

إن فكرة المشاريع العسكرية الفرنسية في قارة إفريقيا ترجع بنا إلى فترة الستينات أي بعد استقلال دول الساحل الإفريقي. حيث وجدت فرنسا نفسها أمام وضعية سياسية جديدة لدول تلك المنطقة خاصة و الدول الإفريقية عامة.

وقد كانت السياسة العسكرية الأمنية الفرنسية المتبعة في بعض الدول الإفريقية في إطار معاهدات عسكرية ثنائية تحمل معظمها الطابع السري تحت عنوان تواجد عسكري فرنسي تعاوني.

حيث ورد : "إن فرنسا تتواجد أو متواجدة في إفريقيا بطلب من شركائها، و هذا يفسر أن التنمية لا تحدث أو لا تكون بعيدة عن الأمن، و فكرة إنشاء ميزانية مالية للتعاون العسكري تستجيب لتلك الفكرة". و المساعدات الاقتصادية التي كانت تمدها فرنسا للدول الإفريقية كانت متتابعة بالتواجد العسكري، و الغاية من ذلك هو حماية مصالحها الجيوستراتيجية.¹

فما ميز العلاقات الدبلوماسية الثنائية الفرنسية الإفريقية هو طابع شخصته السلطة في إفريقيا، ما يعني شخصته العلاقات الدبلوماسية، فتعاملات الدبلوماسية الفرنسية ليست مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الإفريقية و المصلحة القومية، بل هي مع دبلوماسية شخص الرئيس الإفريقي، في هذا تمثل أحد التهديدات الأمنية التي تعاني منها الدول الإفريقية و دول منطقة الساحل الإفريقي ليست بمنء عن تلك القاعدة، وذلك يعني تدخل فرنسي مباشر في شؤون الدول الإفريقية من خلال المساهمة في الإجماع على شخص الرئيس الإفريقي.²

¹ - أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علاقات دولية، فرع استيراجية ومستقبلاته، كلية العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010)، صص 174- 185.

² - خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011)، صص 117، 118.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

لقد بلغ عدد القواعد العسكرية الفرنسية بإفريقيا سنة 1960 حوالي 100 قاعدة، اختزلت إلى قواعد عسكرية متمثلة فيما يلي:

1. قاعدة جيبوتي: أكبر و أهم قاعدة لموقعها الإستراتيجي، يتمركز بها 2900 جندي، 39 سفن إنزال بإمكانها استقبال العديد من القطع البحرية، بها دبابات، 26 مركبة مدرعة للإستطلاع، 6 مدافع من قياس 155مم، سرب جوي، 10 طائرات نقل، 2 طائرة بحث و إنقاذ، هيليكوبتر.

2. قاعدة داكار غرب إفريقيا: يحتوي على كتيبتي مشاة تتكون من 170 جندي، و 14 مركبة مدرعة أمل، طائرة مقاتلة، طائرة نقل، هيليكوبتر.

3. قاعدة بوربون في كوت ديفوار: بها كتيبة مشاة البحرية، 18 مركبة مدرعة أمل، هيليكوبتر.

4. قاعدة نجامينا (تشاد): تحتوي على 2 كتيبة مشاة من 900 جندي، عدد من المركبات المدرعة أمل إضافة إلى 3 طائرات متعددة المهام، طائرتين للإستطلاع و طائرتين للنقل و 3 هيليكوبتر.

5. قاعدة ليبرفيل (الغابون): بها كتيبة مشاة من 800-900 جندي، 4 مركبات مدرعة أمل، 14 هيليكوبتر.¹

¹ - محمود أبو العنين والسيد فايفل ، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2006-2007 ،معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ،(يوليو 2007)، ص 455 .

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

أما فيما يخص اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك التي تجمع فرنسا مع الدول الإفريقية فهي ثمانية مع كل من الكاميرون، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال، التوغو، و يحق لهذه الدول طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الازمات من خلال الإتفاقية الموقعة بين فرنسا و تشاد في 11/08/1960.

وهناك أيضا اتفاقيات التعاون العسكري و المعونة الفنية، وهي اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات المساعدات العسكرية و الفنية، المساعدات المباشرة لجيوش و أجهزة الشرطة، المنح الدراسية ، برامج التدريب لضباط الأفارقة، تختلف مدة سريان الاتفاقية من دولة إلى أخرى، هذا النوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا ب 21 دولة إفريقية.¹

تعد التشاد من أكثر محاور المنافسة بين القوى الثلاث في الساحل الإفريقي ، وقد اعتمدت فرنسا في تغيير نفسها على طبيعة علاقاتها مع الدول الفرانكفونية من التبعية إلى الشراكة ، كذلك دعمت الأنظمة الصديقة لها في القارة وساندت نظام الرئيس "ادريس ديبي" في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة وذلك بداية من تعديل الدستور التشادي في مارس 2005 من أجل السماح "لديبي" بالترشح للرئاسة لولاية ثالثة (مدتها 5 سنوات) وقبل ذلك ب5 سنوات شهدت العلاقات التشادية الفرنسية توترات ما جعلها تتفكك في العديد من المجالات إلى جانب انسحاب الشركة الفرنسية للنفط "ألف" من الاستثمار في التشاد وكذلك انسحاب "شل" البريطانية ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في التشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية، إلا أنها أعادت توطيد تلك العلاقات لإدراكها لخطر التغلغل الأمريكي في المنطقة وعملت على تثبيت وجودها مرة أخرى في تشاد وذلك بالقيام

¹ - توفيق راوية، "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، على الموقع:

"http://www.albayan-magazine.com/files/africa/index.htm" (27-09-2016).

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

بالعديد من المبادرات وقد حرصت على إزالة ذلك التوتر¹. كما قامت بالتدخل في مالي بشكل خاص لضمان مصالحها الحيوية.

و قبل التطرق للتدخل العسكري سنقوم بذكر أهم العوامل وراء هذه الأزمة :

- سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا أواخر 2011، ما أدى لتدفق الأسلحة في يد المقاتلين عبر الحدود إلى الساحل و الصحراء .
- الصراع التاريخي بين جماعات البربر و الطوارق و حكومات بعض دول الساحل الإفريقي الذي اتخذ شكل حركات التحرر الوطني في شمال مالي .
- يرتبط باللازمة المالية و الاقتصادية التي عانت منها أوروبا و أدت إلى تبني سياسات تقشف قاسية في بعض الدول، و هو الأمر الذي جعل من إفريقيا منفذ و ملاذ الأوروبيين، ولاسيما مع اشتداد حدة المنافسة مع بعض القوى الاقتصادية الصاعدة في النظام الدولي مثل الصين و الهند و روسيا.
- الخوف من سيطرة الإسلاميين على مالي خصوصا أن الإسلاميين هم الفئة المسيطرة في مالي².

بدأت فرنسا حملتها على مالي في ظل تحديات خطيرة في البلاد، حيث قامت بعمليتها الجوية بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن، إذ تم قصف المجموعات الإسلامية المسلحة على الخط الفاصل بين شمال البلاد الواقع تحت سيطرة تلك المجموعات وجنوبها الذي بقي بيد السلطة المركزية في باماكو. وأعلنت فرنسا بعد 4 أيام أنها بدأت نشر قوات برية معززة بالدبابات و المدرعات في مالي لاعتبارها الممثل الأوروبي الرائد، وتم نشر 2500 جندي فرنسي لحل الأزمة في مالي. إن هذه العملية الفرنسية في مالي صاحبها على

¹ - أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر -بانتة، 2011)، صص، 149-150 .

² - حمدي عبد الرحمن حسان، الغرب و عسكرة الساحل الإفريقي، قراءات افريقية، العدد الثاني، ص.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

الأغلب وقوع خسائر بشرية كبيرة، عكس التي نفذتها في ليبيا فهي لم تحظى بدعم شعبي، و هنا يرى جانب من المحللين أنه " إذا كانت ليبيا وصمة عار ساركوزي، فإن مالي ستكون وصمة عار هولاند"، نظرا للتهديدات التي تواجهها البلاد، فقد عملت فرنسا على رفع مستوى التدابير الاحترازية الأمنية من خلال تشديد المراقبة في المواقع الحساسة خصوصا في العاصمة، و قد استخدمت فرنسا قوات عسكرية للحفاظ على أمن بعض النظم الموالية أو خلع البعض الآخر عن السلطة و مواجهة الجماعات المسلحة في الشمال المتمردة من 17 يناير 2012، المساعدات الإنمائية، فض النزاعات، إقامة أكاديميات لتدريب الضباط على عمليات حفظ السلام من أجل مشاركة الساحل الإفريقي في حل مشاكلها، إضافة إلى إقران المساعدات الاقتصادية بمدى مراعاة الأنظمة لمعايير الديمقراطية و حقوق الإنسان، و إجراء تعديلات هيكلية تكون متوافقة و الشروط العالمية، و كل هذه الآليات ماهي إلا غطاء لحقيقة مفادها تحقيق المصالح القومية الفرنسية، و كذلك تدخلها بحجة محاربة الارهاب و الحقيقة من اجل دعم المصالح السياسية و الاقتصادية الفرنسية.¹

المطلب الثاني: الإهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي

ان بوادر الاهتمام الفرنسي الخاص بمنطقة الساحل الافريقي يعود الى سنة 1957 م ، اين صادق البرلمان الفرنسي على قانون انشاء: "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" « Organisation Commune des Régions saharienne » كإطار يضم :

1. الاقاليم الصحراوية للجزائر.

2. مناطق من افريقيا الاستوائية الفرنسية .

¹ - حنان لبيدي، التحولات الدولية الراهنة و تأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2015)، صص، 160-165. الطوارق: يشكل الطوارق المجموعة الامازغية الأكثر توغلا في إفريقيا جنوب الصحراء، و الأكثر انفصالا عن السكان العرب بالشمال الإفريقي، و من المفارقة في أسلوب عيشهم و نمط حياتهم اقرب الناس إلى البدو العرب.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

3. مناطق من افريقيا الغربية الفرنسية

في انتظار تاسيس اقليم مستقل للمنطقة يتبع مباشرة للسيادة الفرنسية.¹ و قد عبر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" انه بدون فارة افريقيا لن يكون لفرنسا تاريخيا في القرن الواحد والعشرين. فالقارة الافريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن افريقيا، فهذه المقولة تؤكد المكانة التي استعمرت الكثير من بلدانها بما فيها منطقة الساحل الافريقي التي كانت و باتت تشكل مناطق نفوذ لها، والهدف من سعي فرنسا الاهتمام بمنطقة الساحل الافريقي هو الهيمنة على القارة الافريقية عامة وعلى وجه الخصوص منطقة الساحل الافريقي، وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في افريقيا، وبالتالي مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب الباردة وكذلك اهتماماتها الأمنية بالمنطقة.²

وتعتبر فرنسا صاحبة التجربة الاستعمارية لجل دول منطقة الساحل الإفريقي، لذلك تعتبر هذه الأخيرة بمنزلة منطقة نفوذ تقليدي بامتياز، حيث تنظر فرنسا إلى منطقة الساحل الإفريقي كمنطقة نفوذ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركات سياسية محددة فيها، وذلك في اطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا- إفريقيا".³

¹ - منصور لخضاري، الساحل الإفريقي و بناء الأمن الوطني في الجزائر، (محاضرات الثقافة العامة، كلية العلوم السياسية و الإعلام و التوجيه، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشها، 2012، ص6).

² - أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012).

³ - عاشور قشي، التنافس الفرنسي- الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام و آليات التغلغل، (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، ص76.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

فالساحل الإفريقي يمثل لها نقطة تقاطع مع جزء من امتدادات " المنظمة الدولية للفرونكفونية"، ففي منطقة الساحل الإفريقي تتواجد مستعمراتها السابقة ما أكسبها حقا طبيعيا لمواصلة ممارسة النفوذ الذي يصل حد التدخل في شؤونها الداخلية ما إذا استدعت مصالحها ذلك.

ولتثبت فرنسا قدمها بدول المنطقة قامت باستحداث أطر بديلة تتمثل في الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية الدفاعية الثنائية كتلك الموقعة مع (السنغال في مارس 1974، وموريتانيا في سبتمبر 1976، والنيجر في فيفري 1977،...)، وقد استطاعت الحفاظ على تواجد وحدتها العسكرية إلى الآن، وقد سهلت لها وتيرة تصعيد الأعمال الإرهابية بالساحل الإفريقي التي من بينها اختطاف الرهائن الأوروبيين الذين كان من بينهم الكثير من الفرنسيين، إعادة بعث التدخل العسكري بحجة التعاون وتأهيل القوات المسلحة لدول المنطقة وكذلك مكافحة الإرهاب.¹

إن الاهتمام الأوروبي الفرنسي المتزايد، بمنطقة الساحل الإفريقي يعود إلى إحياء ارثها الكولونيالي في القارة، الذي تنازعا فيه قوى أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إيران،... الخ، كذلك تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، فاستقرار الساحل والصحراء يعني إستقرار المصالح الفرنسية والأوروبية التي تتمثل في المصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تعتبر موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتعد النيجر الرابعة في إنتاج اليورانيوم، وهذا دون نسيان المخزون

¹ - منصور لخضاري، المرجع نفسه، ص 6.

الفرونكفونية: أعلن عنها رسميا 1970 بمفهومها الجديد باسم "وكالة التعاون الثقافي و الفني للتبادل الثقافي و الفني مع الحكومات، واعتبر تاريخ تأسيسها الموافق ل20مارس بمثابة اليوم العالمي للفرونكفونية، وسعت فرنسا من وراء تأسيسها لهذه المنظمة لتوثيق الروابط الثقافية والدبلوماسية و الاقتصادية وغيرها بين أعضائها، باعتبار أن اللغة الفرنسية هي لغة عالمية.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

المهم المتمثل في البترول الذي تحتويه خاصة دول القلب موريتانيا، النيجر، مالي، (...)¹.

تعطي فرنسا اهتماما كبيرا للمنطقة و ذلك من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الإفريقية ، وعلى سبيل المثال ، اهتمامها بالتشاد، و ذلك لتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي، والتواجد العسكري في تشاد يعود إلى أهميتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية، حيث قامت فرنسا بالتدخل مرات عديدة في الشؤون السياسية الداخلية لتشاد، من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد الاستقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثير حيث ساهم في اندلاع الحرب الأهلية الأقلية المسيحية و الأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي، و هذا التواجد العسكري في تشاد يعود إلى أهميتها بالنسبة لفرنسا من الناحيتين الاستراتيجية السياسية، حيث قامت فرنسا بالتدخل مرات عديدة في الشؤون السياسية الداخلية لتشاد، من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، و كان لهذا التدخل تأثير، حيث ساهم في اندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحية و الأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي.²

إن المساعدات الاقتصادية التي تمدها فرنسا للدول الإفريقية كانت متتابعة بالتواجد العسكري، و الغاية من ذلك هو حماية مصالحها الجيوستراتيجية. و قد شكلت المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة نقطة اهتمام كبيرة ، ذلك لأنها تؤمن لها حاجياتها

¹ جميلة علاق، مرجع سابق، ص355.

² سعيد طه، المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار التحولات الدولية، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، 2013).

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

المتعددة و المتنوعة، فالمنطقة تزخر بالعديد من الثروات المتمثلة في الذهب و اليورانيوم، الفوسفات، ولعل أكبرها هو السعي للوصول إلى اليورانيوم، إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75% من احتياجاتها للكهرباء على الطاقة النووية، وذلك لصناعاتها المختلفة وإنتاجها وقد كانت حتى ثمانينات القرن الماضي تعتمد بشكل كبير على إفريقيا و خصوصا دولة النيجر، وجنوب إفريقيا و الغابون، ولا تزال لحد الآن تعتمد على اليورانيوم الإفريقي بالإضافة إلى استثمارات الشركات الفرنسية في دول مثل السنغال، مالي، موريتانيا. إلى جانب إهتمام فرنسا بهذه المصالح الإقتصادية المتعاضمة في منطقة الساحل الإفريقي، نجد أيضا اهتمامات أمنية وعسكرية بالنسبة لها، فهي ترتبط مع مستعمراتها السابقة باتفاقيات أمنية و دفاعية و لها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة.¹

المطلب الثالث : أهداف التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

إن سياسة فرنسا في الساحل الإفريقي لا تختلف عن السياسات العالمية ، إذ عملت من خلال تواجدها بإفريقيا على إعلاء حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية وإشاعة الديمقراطية و تسوية بعض النزاعات، لهذا خصصت مليار فرنك سنويا للتطوير المؤسسي و لتعزيز سيادة القانون قامت بزيادة إنشاء المفاعلات لتواصل بحثها على مصادر الطاقة، وهو ما يتطلب كميات من اليورانيوم، وهذا متوفر في القارة الإفريقية عامة وفي الساحل الإفريقي خاصة في النيجر أين يوجد رابع أكبر منجم لليورانيوم في العالم، تسيطر عليه شركة " إريفا الفرنسية ".²

يرمي التواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المباشرة التي تقوم بالإعلان عنها في مختلف المناسبات الدولية و الإقليمية ... و إلى أهداف أخرى

¹ - عاشور قشني، مرجع سابق، ص78.

² - يونس بول دي مانبال، الدور الفرنسي في إفريقيا... تاريخه و حاضره و مستقبله، في قراءات افريقية، العدد 11، (مارس 2012، ص63).

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

غير مباشرة و التي لم تصرح بها علنا إلا أنه يمكن استنتاجها من وراء مجموعة من الاعتبارات أساسها الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها منطقة الساحل الإفريقي¹.

الهدف الأول و الأساسي الذي يجعل من فرنسا تتواجد في منطقة الساحل الإفريقي هو الوصول إلى الموارد الأولية الإستراتيجية من نفط و يورانيوم، و منح فرص متميزة لشركات متعددة الجنسيات الفرنسية مثل شركة "توتال" ، كما أن الاستثمارات الفرنسية لا تغطي فقط مجال المعادن والمحروقات بل تتعدى لمجالات عديدة، فقد تمكنت فرنسا من تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الإفريقية من خلال العديد من الآليات كما لها إستثمارات في مختلف القطاعات، كذا إنشاء شبكة مواصلات تربطها بهذه المنطقة .

كذلك تهدف من الناحية السياسية إلى تحويل الفرونكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية، هذا بالعمل على إنشاء تجمع سياسي فرونكفوني في إفريقيا، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، بالتالي القيام بتيار سياسي مناهض للتيار الانجلوساكسوني الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهاتفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية، و ترغب كذلك فرنسا في هذا الإطار الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية، و ذلك بتوفير العديد من المجالات المتعددة من تبادل اقتصادي و تكنولوجي، شبكات تعاون، وذلك لدعم تنمية الدول الفرانكفونية².

تهدف فرنسا في سياستها الخارجية للحفاظ على دورها الريادي في الساحة الدولية، و على مراكز قوتها في النظام الدولي (في المنظمات الدولية والإقليمية)، كما تسعى في

¹ - أمحمد أبرقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2008، ص 03.

² - يونس بول دي مانبال، مرجع سابق، ص 64 .

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

الوقت الحالي إلى احتواء النفوذ الأمريكي و خاصة الصيني في منطقة الساحل الإفريقي، وزيادة على ذلك الحفاظ على القواعد العسكرية المنتشرة على طول منطقة الساحل الإفريقي.¹

كما تهدف فرنسا إلى تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام و ضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية، إضافة لمشاريع مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال والنفط في الكونغو إذ يتراوح حجم الاستثمار من 40-60 مليار دولار، كما أن إفريقيا تمثل 5% من التجارة الخارجية الفرنسية.²

في الأخير نستنتج أن الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية عامة وفي منطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة قديم إذ يرجع إلى العهود الاستعمارية، أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة، ما أبقاها مرتبطة بالكيان الفرنسي إلى حد الآن، والميزة الإستراتيجية لإفريقيا تكمن خاصة في الساحل الإفريقي الذي تعتبره فرنسا كمنطقة نفوذ لها في موقعها الجغرافي والجيوبوليتيكي فهي تطل على كل من المحيط الأطلسي الذي لعب دورا محددًا في توازن القوى العظمى وذلك من خلال إستراتيجية الردع المتبادل، وقد زاد اهتمام فرنسا بالمنطقة وذلك من أجل السيطرة على منابع البترول والغاز الطبيعي ومختلف مصادر الطاقة المتواجدة فيه إضافة لضمان مصالحها الحيوية القومية.

¹ - ياسمين ححاد، مرجع سابق، ص 107.

² Ronald Marchal et Richard bengas ,une **relecture critique de la politique de la France en Afrique ;1995 ;2007** ;politique Numéros spécial(mars 2007),pp 1-4 .

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تغيرا جذريا في أولويات الإستراتيجية الأمريكية، بعد أن كان التصدي للنفوذ الشيوعي هو الهدف الأساسي لإستراتيجياتها إلى تصدي و مكافحة الإرهاب في العالم الذي أصبح الشغل الشاغل لإستراتيجية هذه الأخيرة، حيث حددت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدوها يكمن في الإرهاب، فكان عليها محاربتة ومنعه من الوصول إلى العالمية، خاصة منطقة الساحل الإفريقي الذي يعتبر منبع ي الإرهاب و ذلك بمختلف الأسس والآليات.

المطلب الأول : أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي

لا يمكن فهم وتخصيص الدوافع الكامنة وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي بدون ذكر أهمية "أمن الطاقة " في المعادلة الأمنية والذي سيكون له دور محوريا في توجيه السياسة الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي حيث نجد أن التحديات التي رافقت العالم ما بعد الحرب الباردة متفاقمة والأزمات المختلفة، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك المخاطر الأمنية التي وقعت فيها، خاصة بعدما تعرضت سفاراتها في كل من كينيا و تنزانيا لهجمات إرهابية في عام 1998 وذلك من طرف (تنظيم القاعدة). كما استمر الاهتمام الأمني اتجاه القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل متزايد رغم الإهتزاز الذي عرفته عقيدتها الأمنية، ما دفع واشنطن للقيام بعدد من المراجعات والتي مست تعريف الأخطار المحدقة بأمنها القومي، وهنا تم التركيز في مواجهة التهديدات والمخاطر القادمة من الدول الفاشلة، أساسا بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي أكدتها وثيقة(الأمن القومي لعام 2002)... "أن الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة يجب

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

أن تركز على أمن الأفارقة وفق منطق التعاون الإستخباراتي والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف".¹

تداعيات الظاهرة الإرهابية على المصالح الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي :

- إن أحداث 11 ديسمبر 2001م، جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تأخذ بعدا أمنيا وعسكريا، وذلك راجع لتزايد النشاطات الإجرامية العابرة للحدود، بالتالي لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تشعر بنوع من التخوف من أن يصبح هذا الفضاء الجيوسياسي منطقة حاضنة للإرهاب.

رغم كل ما قدمته الإدارة الأمريكية لتثبيت حضورها بالمنطقة، إلا أنه لا يمكن فهم و إدراك الدوافع الرئيسية للإهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة، في حين لا علاقة تربطه بمنطقتي (شمال إفريقيا) و (غرب إفريقيا)، و عليه أمنة مصادر الطاقة، و كذا حماية تدفق النفط من (خليج غينيا) و لا ننسى التموقع في الجهة الخلفية لمنطقة شمال إفريقيا لدوافع أمنية و إستراتيجية، خاصة أنها تعد منطقة نافذة مهمة على البحر الأبيض المتوسط، وهنا نجد أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي ظهر بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 و هذا بعد الإعلان عن تأسيس ما يسمى (بتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي) سنة 2007، وهو دافع حقيقي وشرعي للاهتمام بالمنطقة تحت إطار " الحرب على الإرهاب " .²

وعلى أساسه قامت إدارة "جورج والكر بوش" بتقسيم القارة الإفريقية، و ذلك حسب مصالحها من أجل سياستها الخارجية، وقد حصلت كل من (شمال إفريقيا و شرق إفريقيا) بقدر كبير

¹- The white House , The Ntional security strategy of the United States of Amirica ,(Septembre 2002).

<http://www.State.gov/document/organization/63562.pdf>.

²- Andri bouyeol :Sahara de tous les enjeux,Herodote.2011.3N°142.PP.46-47.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

من الاهتمام، وهذا راجع إلى قربها من منطقة الشرق الأوسط، وكذا احتضانها للعديد من الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى نجد الساحل الإفريقي وغربها لما تمثله من رهانات طاقوية واعتبارات إستراتيجية في معادلة الاقتصاد الأمريكي.¹

بالتالي للحفاظ على مرافق الطاقة الحيوية قامت بمضاعفة الإنفاق العسكري بين سنتي 2002م و 2005م. من أجل حماية احباطات النفط بالمنطقة التي بدأت بمبادرة " بان - ساحل" والتالية بمبادرة " مكافحة الإرهاب عبر الساحل" كون منطقة الساحل الإفريقي أصبحت الجبهة الجديدة في الحرب على الإرهاب فبروز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا في السياسة الطاقوية الأمريكية التي تستورد 15% من إجمالي وارداتها النفطية من خلال هذه المنطقة وهي في الارتفاع المتزايد.²

- متغير الطاقة في المعادلة الأمنية الأمريكية :

إن الاضطرابات التي يواجهها الشرق الأوسط، وكذا ارتفاع فاتورة استيراد النفط منها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هو ما دفع هذه الأخيرة إلى تغيير اتجاهها خصوصا في ظل التنافس الدولي على مصادر الطاقة إلى إفريقيا عامة والساحل الإفريقي خاصة، وذلك لما تمثله من رهانات اقتصادية، وكذا أفاق جيواستراتيجية وعلى أساسه لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تجد حجة كذريعة (مكافحة الإرهاب) وهي لا تمثل سوى غطاء لبسط نفوذها على مختلف مصادر البترول و ممراته في المنطقة (غرب إفريقيا) وبالتحديد

¹ - Peter J ,Scharaeder et Iman Crouzel. « la guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique ». (politique Africaine,2005)/ 2/N°98.p42.

² - Claire Woodside, « West Africa :America's Foreign policy post9-11 and the Resource Curse ,A head on collision.»(in gurnal of Military and strategic studies,vol,9.Issue4.(Summer,2007)),P4.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

"خليج غينيا" و هي المنطقة الغنية بالبتروول لما تمثله من مصادر بديلة و في هذا الصدد يكتسب النفط الإفريقي أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م يجب التعامل في موضوع البترول الإفريقي على أنه : " أولية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي ".¹

كما عازمت الولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عن 75% من الواردات النفطية من الشرق الأوسط، والحصول عليها من مصادر بديلة بحلول عام 2025 م. كما صدرت عليها العديد من التقارير على غرار التقرير الصادر عن صحيفة "واشنطن تايمز" بعنوان (في عيون إفريقيا على شبكات الإرهاب، والنفط في إفريقيا)، وكذلك تقري لمجلة الإيكونوميست البريطانية الذي يؤكد أن النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في إفريقيا.² إلى غير ذلك نجد إفريقيا تزود الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 16% من احتياجات الولايات، كما تتوقع ارتفاع النسبة إلى حدود 25% من أفاق سنة 2015 كون نفط إفريقيا يعتبر عالي الجودة وفق المعايير البينية الأمريكية ، ضف إلى ذلك سهولة استخراجها لوجوده على أعماق غير بعيدة.³

3- الصعود الصيني :

على الرغم من الأهداف المعلنة من الحضور الأمريكي المكثف في منطقة الساحل الإفريقي و توسيع نطاق الحصول على امدادات الطاقة وغيرها من المواد الخام في

¹ -عربي بومدين، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية، "مجلة قراءات إفريقية" ، العدد 28 ،ص22 .

² - أيمن شبانة ، (النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد)، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11 ، (مارس 2012).

³ - منصور لخضاري، (الساحل الإفريقي و بناء الأمن الوطني في الجزائر)، محاضرات الثقافة العامة 2012 ،(إصدار مديريةية الإتصال و الإعلام و التوجيه، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشراف، 2012) ،ص 54.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

حين يذهب بعض المحللين إلى إن الدافع الأكثر واقعية الذي يقف وراءه الوجود الأمني العسكري هو بالأساس الصعود الصيني و نفوذها المتزايد في القارة، و هذا ما أكدته التقرير الصادر في نوفمبر 2008 م من طرف مجلس الاستعلامات الأمريكية، بالتالي فإن قيادة "أفريكوم" لم يتم خلقها من أجل مكافحة و محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي و كذا تأمين موارد النفط فقط، بل يتعداه إلى الوجود الصيني في القارة الإفريقية وهو التهديد الذي يمس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لوضع إستراتيجية لمواجهة جهود الصين وإحباطها في إفريقيا من خلال قيادة "أفريكوم".¹

المطلب الثاني : المبادرات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

بعد أن لعبت أمريكا ورقة المساعدات العسكرية والاقتصادية مع دول شمال إفريقيا، وضمها إلى المنظومة الأمنية الغربية من خلال مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، وتقديم مختلف المساعدات والدعم، في حين تسعى من الجهة الأخرى إلى تجسيد اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي، و أتى ذلك بتحويل خطابها الأمني و السياسي إلى أفعال، حيث قامت بمجموعة من المبادرات، التي من اتخذت بعدا أمنيا و عسكريا وهذا راجع لتوسيع الظواهر الإجرامية عبر كامل المنطقة. الذي يعد حسب الإدارة الأمريكية أكبر تهديد لها، و على أساسه اعتمدت هذه الأخيرة في تجسيدها للأمن على مبادرات تحمل الصفة الأمنية بإمتياز، منها ما هي خاص بالساحل الإفريقي كمبادرة (بان ساحل Pan sahil) و مبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI) و كذا مبادرة شملت القارة الإفريقية بأكملها، في إطار البعد العسكري أيضا تسمى ب(القيادة الأمريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا: الأفريكوم).

¹ - Daniel Volman, **Obama Africom and USA Military policy Towards Africa**. (Pas working paper.N14, USA:department of History, north western university 2009).PP7-8.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

1- مبادرة بان ساحل 2002م: أو عموم الساحل Pan Sahel Initiative و هي مبادرة لمساعدة النيجر، مالي، وموريتانيا وكذا التشاد على مكافحة الإرهاب، حيث أصبحت هذه المبادرة عملياتية منذ مارس 2004 بميزانية قدرت ب7,75 مليون دولار أمريكي، تزود الدول المذكورة أعلاه بمساعدات للتدريب، معدات لتحسين أمن حدودها وكذا رفض استخدام أراضيها ذات السيادة من طرف الإرهابيين و المجرمين.¹

حيث يرى العقيد في الجيش الأمريكي (فيكتور نيلسون) Victor Nelson المسؤول عن برنامج (بان ساحل) في وزارة الدفاع الأمريكية، المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي أن هذه المبادرة هي أداة مهمة في الحرب على الإرهاب، وذلك من خلال تكوين الجيوش في الساحل الإفريقي، ضف إلى ذلك الإعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل (مكافحة الإرهاب).²

حيث يأتي ذلك بالرجوع إلى أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة توتر جديدة، ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم بأكمله فهناك تقديرات خاصة بالتمية البشرية التي تشير و تؤكد على أن مستوى المعيشة منخفض بالمنطقة الذي يصنف ضمن أعلى هرم الفشل الخاص بالدول، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تسارع في تكثيف نشاطها في المنطقة باسم (بان الساحل) ، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع هذا البرنامج عام 2009 م ضمن مبادرة جديدة عرفت باسم (TSCTI) (trons sahara contre terrorism).³

¹ -Jessica R .piombo.(**Terrorism and U.S counter Terrorism programs in Africa : overview**),(Strategic Insights,vol 6 N° 1.(Janury 2007) p8.

² -سمير قلاع الضروس، قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي و الفرنسي،التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (قراءات إفريقية، العدد 24)،ص36.

³ - عصام عبد الشافي، المقاربة الأمريكية لبناء السلم و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (قراءات إفريقية، العدد24)،ص26.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

2- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI:

حيث يمكن تعريف هذه المبادرة على حسب ما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول (مكافحة الإرهاب) لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 2006م، بأنها (تهدف إلى هزيمة الإرهاب، تدعيم القدرات العسكرية لجيوش دول المنطقة)¹.

كما اهتمت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) بالجانب التتموي، وكذا بالمساعدات، كما احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان ساحل" فلقد حاولت الإدارة الأمريكية من خلال هذه المبادرة الجمع بين القوة الصلبة والناعمة معا. و هذا لتقوية جهود مكافحة الإرهاب، و دعم الحكم الديمقراطي وإضعاف الإيديولوجيات الإرهابية من خلال تحسين برامج التعليم، حيث قدرت ميزانية المبادرة بـ 500 مليون دولار و ذلك بداية 2007م إلى غاية 2013 م، كما تقدر الميزانية المحددة في إطارها للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بـ 40 % من أجل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات.²

3- القيادة العسكرية "أفريكوم" (AFRICOM) :

يرجع السبب الرئيسي وراء (إنشاء قيادة أفريكوم) إلى عقيدة الحرب على الإرهاب ، الذي أتى جليا وراء الحجة القائلة : إن الدولة الضعيفة تشكل القدر نفسه من الخطورة الذي تشكله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا راجع لوجود ارتباط بين انعدام التنمية و انتشار الإرهاب ،حيث أشار العديد من المحللين السياسيين لهذه العملية بوصفها خطابا (تنمويا أمنيا)، بالتالي لو تعد البيانات التي تصدرها الأفريكوم

¹ - أحمد إبراهيم محمود، أفريكوم وتحولات السياسة العسكرية الأمريكية اتجاه إفريقيا، (مجلة أفاق إفريقية، العدد 27، 2008)، ص8.

² Antonin Tisserom, Quelle enseignement de l'approche américaine au Sahel ? (28/09/2016/-00 :56) in <http://Sahel.intelligence.com>.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

تخفي دافع (مكافحة الإرهاب) ¹، كون إنشاءها لم يكن أول مبادرة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لاختراق الدول الأفريقية تحت غطاء (مكافحة الإرهاب).

و من جهة أخرى نجد مواصلة واشنطن أجنحتها المعروفة ب(الحرب على الإرهاب) خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 م في تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية كمالي، موريتانيا، الجزائر، والنيجر ².

كما يرجع تأسيس أو إنشاء الأفريكوم إلى أمرين مهمين :

- إصرار الولايات المتحدة الأمريكية للدخول في دائرة التنافس مع أوروبا و آسيا في إفريقيا، خصوصا مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية .

- تزايد الأخطار التي بدأت تهدد السفارات و الشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي و دار السلام عام 1998م، ويأتي بعد ذلك تفجير السفينة الأمريكية (كول) في خليج عدن بالبحر الأحمر سنة 2000م و كذا تزايد النشاط الإرهابي في القرن الإفريقي ³.

و عليه تكمن الأهداف الإستراتيجية التي ترغب من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها عن طريق الآليات التي قامت عليها، في حين لا تبدو لا سهلة التحقيق في ظل مختلف التحديات التي تعرقل عليها الأمر، خاصة فيما يتعلق برفض دول المنطقة للتواجد العسكري الأمريكي، ضف إلى ذلك دور الدول القوى الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية .

¹ محمود خلف، الإستراتيجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، (مجلة السياسة الدولية، العدد168، أبريل 2007) ص 190.

² قاسم نصر الدين، الأفريكوم وحدود أمريكا الجديدة، (جريدة القيس، العدد36)، ص3.

³ خيرى عبد الرزاق جاسم، (قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا، فرصة أمريكية ومحنة إفريقية)، (المجلة العربية للعلوم السياسة، العدد 21 (شتاء 2009م)، ص99.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: الصعود الصيني على منطقة الساحل الإفريقي

تعد الصين من أكبر التحديات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية بعد فرنسا، فظهور الصين كقوة اقتصادية منافسة على مناطق النفوذ الطاقوي للساحل الإفريقي حيث نجد ظهور و بروز الصين عالميا و إفريقيا يعكس على قوتها، و عطشها للطاقة الذي يزيد اهتمامها بالمنطقة.

المطلب الأول: تواجد القطب الصيني عالميا و أفريقيا

مع انهيار الإتحاد السوفيتي، وجدت الصين نفسها، و لأول مرة في تاريخها المعاصر في محيط جد مرغوب، حيث لا توجد ولا دولة قوية لها الرغبة أو القدرة لشق عدوان عسكري حاسم ضدها، كما تعتبر الصين من احد اكبر اقتصاديات العالم نموا.¹

إن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة عام 1979م جعلت الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة الذي يعود إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، الذي يزوج بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى ضوء المتغيرات الدولية وبسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل وكذا أهمية توسيع العلاقات والإنظام للتكتلات العالمية.²

¹ - Joseph Grieco, china and amirica in the New world policy,inAsia stratigic Studies Institute (SSI) 2002, pp .22-23.

² - François Nicolas, chine :bienfaits et revers de la mondialisation in :question internationales,Dossier : mondialisation et inégalité ed :la documentation Français.N22.Novembre/décembre2006,pp48 ,56.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

و من جهة أخرى نجد الصين قد تسارعت في تبني استراتيجية التوجه نحو الخارج من أجل تأمين إمداداتها الطاقوية ما دفعها إلى استعجال هذه الأخيرة للدخول إلى القارة الأفريقية، بالتالي إزدادت تجارة الصين بشكل سريع.¹

كما يعد القادة الصينيون باتخاذ صف الدول النامية عامة داخل المنتدبات الدولية والمحدثات التجارية مع التعهد بمنح تمديد سيادة الدول الأخرى، أما الدول النامية الإفريقية خاصة يمكن لها توفير احتياجات بكين من الموارد الطبيعية، كما يعتقد المسؤولون الصينيون أن بلادهم بمقدورها زيادة وارداتها من النفط و الغاز من إفريقيا التي توفر حاليا 30% من إجمالي واردات البلاد، و تشارك أيضا الشركات الصينية ب20 دولة افريقية.²

من عوامل الوجود الصيني في إفريقيا حيث نجد هناك عدة عوامل ساهمت على الوجود الصيني في إفريقيا، كما نجد أيضا مجموعة من المحفزات التي وضعتها الصين للدخول في الفضاء الإفريقي و التي نذكر أهمها:

الشركات الصينية في إفريقيا: و التي نجد فيها أكثر من 600 شركة أنشأتها الصين في إفريقيا بأموال صينية خلال الفترة الممتدة من (1995 إلى 2005) حيث عرفت هذه الشركات مخاطرة كبيرة للعمل في إفريقيا التي فيها رفض الشركات الغربية المستثمرة الأخرى بسبب تلك المخاطر حيث قامت من خلالها إعفاء البضائع الإفريقية من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية مدعومة بقروض تفضيلية ومدائبات تجارية خاصة من أجل تكريس وجودها في إفريقيا.³

¹ - سعد حقي توفيق ، التنافس الدولي و ضمان النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد 43 ، ص24-06 .

² - جوسوا كورلا نترك (ترجمة مروى صبري)، الوجود الصيني في إفريقيا... منافع و إضرار موقع السودان الإسلامي ، (19 سبتمبر 2016 ، 12:21).

³ - شفيعة حداد ، (الحضور الصيني في إفريقيا و حتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية)-التنافس في السودان نموذجاً- (دقائق السياسة و القانون، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، العدد العاشر، جانفي 2014)، ص17.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني : الساحل الإفريقي ضمن الحسابات الصينية

لقد مرت علاقة الصين بإفريقيا بحقبة جديدة حيث يعود هذا الترابط أساسا إلى الطابع السياسي حيث تكمن مصلحة الصين في القارة الإفريقية، إلى تزايد في إطار التضامن مع العالم الثالث من أجل مواجهة القوى الغربية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها هناك.¹

بحيث نجد هناك تصاعد حجم المبادلات التجارية الصينية الإفريقية من 30 مليار دولار سنة 2004م إلى 40 مليار دولار سنة 2005، ليصل إلى حدود 55,5 مليار دولار سنة 2006، وتفاوتت 70 مليار دولار سنة 2007 م، وهذا دليل على تطور حجم المبادلات بالضعف في ظرف 3 سنوات²، كما تعتبر الصين من أهم شريك تجاري لإفريقيا وذلك يأتي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و قبل بريطانيا إلى المرتبة الثالثة من حيث الشراكة، بالتالي في 2004 بلغت الاستثمارات الصينية في إفريقيا بمبلغ 900 مليون دولار أمريكي نسبة 28.7% من واردات هذه الأخيرة من النفط الخام الإفريقي، ومن جهة أخرى أعلنت شركة الصين الوطنية للنفط البحري.

أنه في أبريل 2006 عقدت صفقة بمبلغ 2,3 مليار دولار لشراء هناك 45% من حصة استخراج النفط من حقول نيجريا البحرية، كما أن هناك ما يفوت 800 شركة صينية تعمل في 49 دولة إفريقية.³

¹ - François bart, **chine et Afrique : une longue histoire , une nouvelle donne géographique** ,In : les cahier d'autre mer N°253-254 Janvier Juin 2011 ,P197.

² -Olivier charnoz, **Introduction thématiques, le petrol African, des celfs pour comprendre**,In : Afrique contemporaine ,vol 04.N°216,2005,pp22.

³ -Jedrzez George Frynas , Manuel Paulo, **A new scramble for africom oil? Historical,political and business perspective** ,in Africom Afaire vol, 106,N°432,Novembre 2006,P 231.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

و في هذا الشأن تعتبر الصين من بين الدول التي تقدم لإفريقيا المنتجة للنفط فرص جديدة جيوسياسية ودبلوماسية، فضلا عن خبرتها العاملة، وكذا القروض المنخفضة الفائدة و حوافز مالية لبناء البنية التحتية ضف إلى ذلك حرصها على عدم فرض مطالب سياسية مقابل مساعدتها على غرار فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم بسياسات المساعدات المشروعة، والذي من شأنه المساس بسيادة الدول الإفريقية في حين الصين لا تقوم ولا تقترح بالأساس بنشر القوات المسلحة على أراضيها، ولا حتى دروسا في الديمقراطية، عليه الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الإفريقي خاصة التي قد تختلف مع المجتمع الدولي، حيث ترى في الصين دولة داعمة لها اقتصاديا ودبلوماسية الذي من شأنه أن يقوم بحمايتها من النفوذ الأمريكي.

المطلب الثالث : أهداف اهتمام الصين بالساحل الإفريقي

إن اهتمام الصين بالمنافسة الدولية على منطقة الساحل الإفريقي وذلك راجع لمزاحمة النفوذ الفرنسي على هذه المادة اليورانيوم في النيجر، وكذا العمل على الحد من احتكار المجموعة الفرنسية بالتالي نجحت الشركة الصينية somina في انتزاع ترخيص للتقيب في المناجم أزليك، وفي أعقاب زيارة الرئيس الصيني للنيجر 04-06 نوفمبر 2010 ، الذي تم فيه التوقيع على الصفقة قدرت ب53 مليار دولار بين مجموعة Areva، وبين المجموعة الصينية العملاقة للكهرباء، وكل هذا من أجل استلام ما قيمته 20 ألف طن من اليورانيوم و ذلك من منجم " ايمورارن "على مدار عشر سنوات بالتالي أنهى هذا العقد احتكار شركة أريفا في بيع و تصدير اليورانيوم النيجيري .

حيث نجد الصين ركزت اهتمامها في معظم دول الساحل و المتمثلة في:

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

السودان : و التي من شأنها استغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 لتحظى بمجموعة من الاستثمارات النفطية، التي أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية تصدر إلى الصين، التي من خلالها تمكنت شركات النفط الصينية من شراء 40% من أسهم "شركة النيل الأعظم" النفطية فويلا في مجلس الأمن و التي من خلالها السودان، حيث ساندت الصين السودان طويلا في مجلس الأمن و التي من خلالها هددت باستخدام "الفيتو" ضد أي مشروع قرار بفرض عقوبات على دولة السودان، رغم عدم استجابة السودان للأمم المتحدة و مجلس الأمن خاصة فيما يتعلق بالقرار الخاص بمحاكمة القادة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، كما تعد الصين من أكبر و أهم المستثمرين في السودان الذي من خلاله يتجاوز حجم استثماراتها ب4 مليار دولار أمريكي عام 2005 م.¹

تشاد: لقد استأنفت جمهورية الصين الشعبية علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية تشاد، و ذلك في 6 أوت عام 2006 جاء ذلك بعد فك هذه الأخيرة علاقتها الدبلوماسية مع تايوان التي مازالت قائمة على تقديم مساعدات اقتصادية، لتشاد المتمثلة في 20 مليون دولار خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2005 من أجل دعم الحكومة و الحزب الحاكم لمواجهة النزاعات الداخلية و بالتالي تم توقيع بروتوكول لتأجيل تسديد الديون الصينية المسيرة المتمثلة لتشاد المتمثلة في 50 مليون دولار، وكذا تقديم مواد غذائية لها إرسال فرق طبية صينية لتشاد.²

¹ -Houvard w.French, “ **China in Africa, all trade, with no political Baggage**”, the New York Times August 8,2004,”www.nutimes.com/2004/08/08/international/asia/08China,htmlp05.21/09/2016.

² -David Mascré, « **course aux hydrocarbures. Crise du darfore déstabilisation Régionale** :le Tadentre jeux pétroliers et jeux guerriers, institut Thomas, Mars,N°09(Avril 2007) pp1-24.

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

نيجيريا: تكمن مصالح الصين في خليج غينيا، و هذا راجع إلى وفرة مصادر الطاقة فيها حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و نيجيريا أكثر من مليار دولار عام 2004، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 2.83 مليار دولار و ذلك في 2005.

كما وافقت نيجيريا على منح الصين احتياجات تفضيلية للتقيب عن البترول، كما وقعت شركة النفط الصينية عقد الإستيراد 30 ألف برميل من النفط على مدى خمس سنوات ضف إلى ذلك توقيع شركة البترول البحرية الصينية على اتفاق مع نيجيريا لشراء حصة قيمتها 23 مليار دولار لبترول و غاز طبيعي بحري نيجري.¹

خلاصة:

لقد ازداد الإهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي من طرف القوى الكبرى وذلك لما تزخر به من الثروات والموارد الطبيعية، فكلما زادت هذه الأخيرة زاد اهتمامها بها تنافسها من أجل السيطرة على منابع البترول والغاز الطبيعي ومختلف مصادر الطاقة المتواجدة فيها، وهذا ما أظهر الاهتمام الفرنسي الأمريكي والصيني بالمنطقة خاصة في المجال الإقتصادي والأمن السياسي، ومع تنامي التحديات الأمنية في هذه المنطقة ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي، السياسي والأمني، وكذا الأزمات الداخلية ذات البعد الإقليمي، التي أصبحت تمثل تهديدا فعليا على دول المنطقة و كذا مختلف الفواعل الدولية المتواجدة فيها.

و قد زاد تواجد هذه القوى في المنطقة بغرض تحقيق مصالحها الحيوية القائمة أساسا على استغلال منابع الطاقة حول العالم محاولة في ذلك صياغة استراتيجيات ذات أبعاد مختلفة سياسية اقتصادية أمنية لمحاربة ومكافحة مختلف التهديدات. وعلى هذا الأساس أصبحت القضايا الأمنية تحتل مكانة هامة، بحيث أصبح توفير الأمن من المطالب الأساسية التي

¹ -Houvard W.French, op,cit, p06 .

الفصل الثاني: التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي

يجب توفيرها ذلك رجوعاً لعدة عوامل تتعلق أساساً بالرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية عامة خاصة تلك المتعلقة بمكانتها الدولية وكذا بتشابك المصالح والنفوذ فيها، إضافة إلى التنافس الدولي عليها المتزايد يوماً بعد يوم.

الفصل الثالث:

أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

تعتبر دول الساحل الإفريقي دول ذات أهمية إستراتيجية كونها من جهة، تعد نقطة امتداد جغرافية وحضارية ومن جهة أخرى تواصلها مع دول المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، جعل منها محل اهتمام القوى الإقليمية الدولية، إلا أن العامل الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي والأمني لهذه المنطقة جعلها منبعاً لمختلف التهديدات الصلبة واللينية، فهشاشة الدول فشلها يعتبر ناقلاً لتهديدات غير وطنية، أي العابرة للحدود الدولية الواحدة. وكذلك المشاكل العالمية لهذه الدول الضعيفة بحيث لايمكنها منع انتشار الأمراض الخطيرة والمعدية، وهي تفتقد للقدرة على منع الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدولة، كما أن ضعف مراقبة الحدود الداخلية للدولة يفتح المجال لي تجار البشر والمخدرات، وللصراعات الداخلية التي فيها يد في تزايد وخلق أعداد من اللاجئين، وذلك ما يخل بالتوازن الديموغرافي وبالتالي فهذه التهديدات الأمنية الجديدة تؤثر بطريقة أو بأخرى على الأمن الإقليمي والدولي، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

حيث سنتطرق في المبحث الأول على أثر الوضع الأمني على دول المغرب العربي من أبعاد أمنية لمنطقة الساحل الإفريقي على دول المغرب العربي وكذلك أثر تلك التهديدات على دول المغرب العربي. أما في المبحث الثاني فسنتناول أثر الوضع الأمني على أمن الدول الأوروبية من آثار الهجرة غير الشرعية، الإرهاب و الجريمة المنظمة على الأمن الأوروبي. أما في المبحث الثالث سنتناول مستقبل الوضع الأمني للساحل الإفريقي وأثره على أمن المتوسط من خلال سيناريوهين، الأول تأزم الوضع الأمني والثاني سيناريو تحسين الوضع الأمني.

المبحث الأول: أثر الوضع الأمني على دول المغرب العربي.

إن الوضع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي، سينعكس على أمن المتوسط، و هذا راجع لعدة عوامل المتمثلة في متغيرات الفواعل و التهديدات الجديدة، و كذا الصراعات التي على أساسها، تلعب دورا في بلورة تصور الدول لأمنها الداخلي وحتى الخارجي، كما يلعب العامل الجغرافي والحضاري دورا هاما في الموضوع، في حين نجد التقارب بين دول الساحل الإفريقي ودول المتوسط، والتي من شأنها جعلت هذه الدول تؤثر وتتأثر ببعضها البعض في مختلف المستويات، وهذا الدافع الذي جعل من التهديدات الأمنية تتعدى من دولة لأخرى، ومن إقليم لآخر، الذي ينعكس على الوضع الداخلي لهذه الدول وتحكم علاقاتها ببعضها البعض.

المطلب الأول: الأبعاد الأمنية المغربية.

إن علاقة الساحل الإفريقي بدول المغرب العربي، علاقة إعادة تشكيل موازين القوى. و هذا راجع لمختلف الأسباب. التي نذكر منها العراك الشعبي في البلدان المغربية خاصة تونس و ليبيا. كما قامت بفتح نظام إقليمي مغاربي جديد و بإعتبار الساحل الإفريقي فضاء فاصل بين شمال إفريقيا و جنوبها، ضف إلى ذلك كلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته و متميز بمختلف خصائصه، بالتالي يمثل معبرا بين دول المغرب العربي المطلة على البحر المتوسط و إفريقيا السوداء، جنوب الصحراء.¹

و في هذا الصدد يرى الدكتور عبد النور بن عنتر أنه ميدانيا يهدد الوضع الأمني الساحلي الغير المستقر، ويطبعه سيمس بالأمن المغربي وذلك نحو رواقين جيوسياسيين الشرقي و

¹ - مهدي تاج ، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات ، 20 أكتوبر 2011، ص ص02-03.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

الغربي في غاية من الإنكشاف و كذا رواق ثالث أوسط الذي بأساسه أقل إنكشافا على غيره من الشرقي و الغربي و عليه نذكر :

* **الرواق الليبي** : المنكشف و هذا راجع إلى تداعيات الحرب على ليبيا و العملية الإنتقالية و كذا انهيار مختلف أسلاك الأمن و الجيش، و كل هذا يقوم دون مراقبة محكمة لحدود البلاد الجنوبية، كون ليبيا تعتبر مصدر تصدير الأمن إلى الساحل ما يعني انتقال جماعات مسلحة و كذا أسلحة إبان و بعد الحرب. و هي في الاتجاه المعاكس و مصدر تصدير له.¹ نحو دول المغرب العربي المتمثلة في تونس و الجزائر. ما يعني بالتفاعلات العكسية للحرب في ليبيا ساحليا و مغربيا.

* **الرواق الموريتاني**: الذي يعتبر من أسوء الأوضاع و هذا راجع إلى كون جزء كبير من حدود موريتانيا الشرقية و الشمالية تمدد على طول إقليم المالي، الذي يعود لحالة عطل الدولة الموريتانية البنيوي، و كذا ضعف النظام، بالتالي فإن البلاد منكشفة أمام حركة تنقل الجماعات الإرهابية.

* **الرواق الجزائري**: و الذي يتوسط الرواقين الليبي و الموريتاني، غير أنه رغم إنكشافه النسبي يبقى أكثر صلابة و تحصينا منهما، و هذا راجع لإمكانات الجزائر عتادا و عدة و خيرة قواتها الأمنية وجيشها في محاربة الإرهاب. بالتالي بعد كل الدول المغاربية بدون إستثناء لإنتقال العدوى الساحلية بسبب نشاط حركات سلفية جهادية في هذه الدول.

وعليه تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي كونها تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، كما أن عين الجزائر على استقرارها والتي خاضت حربا عويصة استنزائية. ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10

¹ - عبد النور بن عنتر، الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة مقدمة في: ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة مركز الجزيرة للدراسات، (17 - 18 فيفري 2013، ص 2).

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

سنوات التي يسميها الجزائريون بالعشرية السوداء وعينها أيضا التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية و الاقتصادية الهشة و التي من شأنها تشكل نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولاتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.¹

حيث يمكن الإشارة التي أن عمليات التهريب تطورت في السنين الأخيرة لتشمل مختلف المواد التي تعتبر جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد، فيمكن ذكر مثلا الأسلحة التي يمكن مصدرها ليبيا، موريتانيا، والنيجر، كذا المخدرات القادمة من المغرب، في حين مالي تعد مصدر السجائر والنسيج الإفريقي الذي يمس بأمن المتوسط، وعليه تقوم الجزائر محاولة في ذلك تغطية هذا الإنكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى التي تشتمل كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة، فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن، ما زاد المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للإنفجار والتي ستخلفها مدة التحديات على الأمن الجزائري ستكون و خيمة على المدى المتوسط و البعيد.²

المطلب الثاني : أثر التهديدات السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، والأمنية على دول المغرب العربي.

كون الدول المغاربية تعاني من انكشاف في حدودها الجنوبية و هذا راجع لعدة عوامل أساسها التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة و اللينة معا العابرة من دول الساحل الإفريقي و هذا ما زاد من تخوف هذه الدول في الفترة الأخيرة راجع إلى انتشار الأزمات و الصراعات الداخلية ذات الامتدادات الإقليمية الواسعة و التي خلقت كل أنواع التجاوزات

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص3.

² - علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم و الحقوق السياسية، جامعة الجزائر 3، 1997)، ص21.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

الأمنية كتنامي ظاهرة الهجرة السرية .وكذا تنامي نشاط الجماعات الإرهابية ضف إلى ذلك تقشي كل أنواع الجريمة المنظمة بدء بالمتاجرة بالمخدرات و السلاح و البشر .

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمختلف أشكالها واتجاهاتها من ابرز التهديدات في الساحل الإفريقي التي من شأنها التأثير على امن دول المغرب العربي و كذا الموقع الجغرافي كمنطقة ربط بين إفريقيا وأوروبا ما جعل منها مكانا للعبور و كذا تنقل الأشخاص القادمين من الصحراء و شرق إفريقيا متجهين نحو أوروبا و بشكل المهاجرون الأتون من دول الساحل الإفريقي ضغوطا على دول ملجأ المغاربة.¹

كما يعرف المغرب العربي تحول بنويوا في ديناميكية الهجرة بحيث تغير الوضع من مصدر للمهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين ليتحول إلى معبر لتصبح إشكالية الهجرة ثلاثية الإبعاد الذي يستمر في تصدير مهاجرين و كذلك المهاجرين الأفاق الذين نجد منهم عابرين المتوسط و الآخرون مستقرين في الدول المغاربة.²

التي وجدت نفسها بين سندات أولهما أوروبا والأخر مطرقة الهجرة الإفريقية.³

و من جهة أخرى نجد الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربة حيث أصبحت هذه المنظمات تمتاز بهيكلية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بداية من المغرب عابرة الجزائر إلى غاية مرسيليا كما استعملت تونس و الجزائر كمناطق عبور حيث تحصى تقارير الأمم المتحدة ما نسبته 30 إلى 40 من المخدرات

¹ - Régional conference on migration. (**Migrants in the transit countries pharning responsabilités In management and protection**), Istanbul, 30 Septembre. 1er October 2004, p.89

² - عبد النور بن عنتر، السياسات المغربية لمحاربة الهجرة السرية تجريم و أمننة المغرب العربي و إشكاليات الهجرة، مركز الدراسات المتوسطية ، الدولية، العدد3 ،ص4.

³ - عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه. ص4.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

الصلبة التي تمر عبر هذه المنطقة، وكذا نسبة 27 من المخدرات صدرت في أوروبا الذي يمكن مصدرها المنطقة المغربية بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار.

الذي يعد انه مصدر من مصادر عدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي خاصة على المناطق الحدودية.¹

كما نجد الجزائر التي تتأثر بصفة خاصة بما تعانيه دول الساحل الإفريقي من انتشار الجريمة المنظمة في مختلف مستويات تبيض الأموال و كذا المتاجرة خاصة بالأسلحة الخفيفة ضف إلى ذلك التهريب بكافة أشكاله و أنواع بين الحدود الدول المغربية و دول الساحل الإفريقي و هذا راجع إلى علاقة تداخل و ارتباط بين الشبكات الإجرامية بين دول المغرب العربي وإفريقيا و العالم لكل حيث تعتبر هذه الدول نقطة عبور لمختلف التهديدات اللينة كتجارة المخدرات الآتية سواء من دول الساحل أو غرب إفريقيا التي من شأنها ان تمس بأمن دول المغرب العربي بالتالي المتوسط.²

ونظرا لخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تمس الجزائر و غيرها من الدول المغربية و المتوسط .و ما يترتب عنها من تهديد للأمن الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لدول الوجهة إذ يبقى و يزال المهاجر السري بشكل المصدر الأساسي لترويج ما يعرف بالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها حيث نجد أنها طرحت أمانة الهجرة مجموعة من المخاوف و التحديات و على أساسه التحول إلى دولة مصدر للإرهاب و المجرمين و هو ما يلق على عاتقها مسؤولية تحسين صورتها في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية عن طريق محاربة التحكم في الظاهرة.

¹ ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء، ورقة كارنيجي، سبتمبر 2012.
² خالد حسون، التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي، دراسة مقارنة، "مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية القانونية والسياسة"، المجلد 02، رقم 13، ص09.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

لا يمكن إخفاء أن الإرهاب من أكبر الجرائم الشديدة الخطورة، التي يواجهها المجتمع الدولي، الذي يسعى لمكافحة هذه الظاهرة التي تزداد خطورة من خلال إمكانيات مرتكبيها المتعاظمة. لا سيما الوسائل الحديثة التي يستخدمونها في أعمالهم التي تتخطى أحيانا إقليم الدولة الواحدة¹، وعليه تظهر خطورة هذه الظاهرة على الدول للمحاورة للساحل الإفريقي و التي من شأنها أن تمس بأمن المتوسط.²

¹ - خالد حسون، المرجع نفسه، ص 09.

² - محمد الأمين و لد الكتاب، التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغربي، ورقة قدمت في ندوة المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17-18 فيفري 2013، ص 4.

المبحث الثاني: تداعيات الأمن في الساحل على الدول الأوروبية

إن استقرار منطقة الساحل الإفريقي يعني استقرار و امن المتوسط . على هذا المحور فان الوضع الأمني في الساحل يؤثر مباشرة على المتوسط، فالتحديات الأمنية المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، و ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة و غيرها من التحديات التالية من الساحل الإفريقي من شأنها أن تمس بالأمن الوطني، الإقليمي، الدولي وعلى وجه الخصوص حوض المتوسط

المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي.

تشكل الهجرة السرية المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا و اقتصاديا و حتى سياسيا و امنيا و هذه الهجرة التي أخذت منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة فالوضع للعيان ان دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذي ينفذون إليها بشتى الطرق.¹

- للهجرة الغير الشرعية آثار عديدة على مختلف الجوانب سواء الأمنية الاقتصادية و الاجتماعية نجلها في ما يلي:

* الآثار في المجال الأمني :

- قد تساعد الهجرة غير الشرعية على زرع عملاء و عناصر مخربة ما أدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث غلاغل و نزاعات في الدول المستقبلية كما تساعد على دخول أسلحة و متفجرات وذخائر لزعة امن الدول.

- الترويج لأفكار منافية للآداب و خرق القوانين و النظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية .

¹ - محمد غربي، الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسراتيجية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن المتوسط واقع و آفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، (يومي 29 و 30 أبريل 2008).

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

-صعوبة الاستدلال أحيانا على مرتكبين الحوادث و الجرائم من المخالفين العمالة غير المشروعة تويد من جرائم السرقة و النصب و الكسب غير المشروع و تزويج المخدرات.

-تكبد الهجرة غير الشرعية الدولة أعباء مادية لملاحقة و احتجاز و تفسير المخالفين.¹

ضف إلى ذلك :

تهديد الأمن العام المتمثل في ظواهر العنف و التدمير الذي تسببه الأقليات و المظاهرات والاضطرابات المتكررة لتحسين شروط العمل .

-كما تأثر الهجرة غير الشرعية بمساهمتها في ظهور شبكات دولية تهريب السلاح المخدرات وهذا لما تقدره من ربح شريع و تدعيم جماعات الإرهابية بالأسلحة و حسن تصريحات العديد من الارهابيين لتأسيس أو القبوض عليهم فان مصدر الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية و كذا الصحراوية مع ليبيا.²

و من أهم الأخطار السلبية للمهاجرين الغير الشرعيين في المجالات الأمنية :

-ارتكاب السلوك الإجرامي و هو السلوك سوى الذي يتعارض مع الأفكار و المبادئ و القيم السائدة في المجتمع و يخالف الشعور العام للجماعة و ذلك تحرمه الدولة لضرورة على المجتمع وتقرض على مرتكبيه العقوبات.

-الانضمام للعصابات الإجرامية و تكوينها إذ يميل المهاجرين غير الشرعيين إلى الانخراط في جماعات تسعى لمخلة القانون و قد تجرفهم هذه الجماعات

¹ -عثمان الحسن، محمد نور ياسر، عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، مركز الدراسات و الأبحاث السعودية، جامعة نايف الغربية، 2008، صص 81-82.

² -ساعد رشيد. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، صص 89.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

لارتكاب السلوك الإجرامي أو الاتجار بالمخدرات و الممنوعات للحصول على المال ومن اجل ذلك قد تكون أفعالاً إجرامية أخرى تتمثل في السرقة و القتل.

-تهديد الأمن الوطني و السياسي من خلال إمكانية زرع عملاء و عناصر مخربة في وسط المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى ظهور خلال الإرهابية التي تحدث نزاعات و مشكلات أمنية في الدول المستقبلية للمهاجرين .

-انتشار الفساد في بعض الأجهزة الأمنية من خلال تقديم الرشوة و المحسوبية و الوساطة لتخاطي عن المهاجرين غير الشرعيين و الانفراج عنهم عند إلقاء القبض عليهم.¹

*الآثار في المجال الاقتصادي:

يشكل المهاجرين غير الشرعيين عبئاً على الاقتصاد المحلي فضلاً لاستفادة من الخدمات العامة التي وفرتها الدول للمواطنين مما يؤدي إلى تدني مستوياتها نتيجة استهلاكها أو حرمان المواطن منها كما العاملة الوافدة تظهر نوعاً من الإشكالية والكسل لدى المواطنين و من أهم الأخطار الاقتصادية للهجرة غير المشروعة نجد:

1 - الأثر على حجم الإنتاج الناتج القومي مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير و الاستيراد و اختلال الميزان التجاري و انخفاض الناتج القومي و من تم انخفاض القوة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة.

2 - هدر رأس المال البشري حيث تتدهور قيمة رأس المال البشري ونقص عمره الإنتاجي نتيجة البطالة الناتجة عن مزاحمة المتسولين للمواطنين في فرص العمل.

¹ -عبد الله سعود السراني، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الإتجار بهم. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 1، ص112.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

3 - هدر الموارد التي أنفقت على تعليم المواطنين و التي كان من الممكن الاستفادة منها في مجالات إنتاجية و تنمية أخرى.

4 - استنزاف احتياط الدولة من النقد الأجنبي في صورة تحويلات يحولها المتسللون إلى ديونهم في بلد الأم.

5- تصاعد الحد الأدنى للمؤهلات العلمية اللازمة لشغل المهن.

6 - انخفاض مستوى المعيشة الذي يؤثر بشكل مباشر على الغير وأخلاقه واحترامه لنفسه والآخرين.

7- تأثير معدلات النمو الاقتصادي: يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض فرص تكوين رأس المال الوطني للاستثمار في انتشار و تطوير المشروعات اقتصادية و الاجتماعية.¹

8 - الإخلال باليات سوق العمل و خلق عدم توازن بين العرض و الطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.

9 - انتشار العمالة العشوائية غير ضرورية و ذات الإنتاجية المنخفضة و ظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور اقل و في شروط عمل قاسية.²

10- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.

11- الضغط على المرافق العامة و الخدمات الأساسية.

¹ عبد الله سعود السراني، مرجع سابق، ص ص 107- 109.

² عثمان الحسن، محمد نور ياس، عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص 82.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

12- انتشار المشاريع الوهمية.

13- تزايد جرائم غسل الأموال¹.

14 -ارتفاع أعداد المهاجرين و خاصة من الحرفيين و المزارعين يؤدي إلى حدوث قدرة الكفاءات و التميز في هذه المجالات و بالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلاد.

15 - كما يؤدي هذا النقص في العمالة الماهرة من ناحية أخرى إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات الأمر الذي يؤثر على هياكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع و المنتجات.

16 - وتؤدي هذه الهجرة أيضا إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة و فقدان الحافز لديها على التقدم و التطور بل و قد يصل الأمر للشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقصاه في وطنه وما يتقصاه اقرانه في دول المهجر.

17 -كما أن المهاجرين بصفة غير شرعية يقبلون على العمل في أماكن لا تتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم المهنية مما يؤدي مع مرور الوقت إلى فقدان هؤلاء لمهاراتهم وتوقفهم عن اكتساب مهارات جديدة.²

*في المجال الاجتماعي:

يرصد المحللون الاجتماعيون العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء في البلاد المستقبلية للهجرة و المصدر لها و نذكر من بينها:

¹ عثمان الحسن، محمد نور ياسر، عوض الكريم المبارك، مرجع سابق، ص2.
² - شعبان حمدي، الهجرة غير المشروعة: (الضرورة والحاجة)، جمهورية مصر أكاديمية الشرطة، دون سنة نشر، ص 09.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

-ظاهرة الزواج من أجنبيات نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع
يضمن له وجوده داخل الدولة و غالبا ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب يتلوه
الطلاق ومن تم تظهر مشكلة نسب الأطفال و مع من يعيش الأطفال...تم ظهور
جيل من الشباب غير الأسوياء.¹

-ظهور الأحياء العشوائية حيث تتدنى الخدمات الضرورية و تتدهور صحة البيئة
وتنتشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة و المخدرات .

-دخول عادات غريبة على المجتمع و ظهور قيم جديدة و ثقافات داخلية مثل
التسول و التسكع و البطالة.

-مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم و المبادئ الأصلية.

-بناء الدولة.

-ترسيخ قيم دولية للعمل اليدوي لدى أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين.

-وجود أشخاص لا يحملون وثائق الجنسية.²

-التفكيك الأسري و الانحراف الخلقي.

-زيادة نسبة الإعالة في المجتمع.

-معاناة المهاجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد يشعرون
بالولاء أو الانتماء له مما يترتب عليه شعورهم بالإحباط في ظل غياب المعايير و

¹ شعبان حمدي، مرجع سابق، ص10.

2-فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011-2012)، ص 58.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

ضعفها واهتزازها ويقود إلى العزلة النفسية والاجتماعية مما قد يقود إلى سلوك طريق الجريمة و الانحراف.

-بدا للمشكلات الاجتماعية و النفسية التي تظهر نتيجة التباين بين المجتمعات فضلا عن مزاحمة السكان الأصليين في مواردهم و الضغط على المرافق و الخدمات.

-مشكلات الهوية الثقافية و تراجع القيم و المبادئ الأصلية لأبناء الدولة

*الآثار في المجال السياسي:

يؤدي النمو المتزايد لإعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية مما قد يترتب عليه مستقبلا مطالبة ميدان المنشأ بحقوق الجلية و قد تمحي هذه الأقليات ثقافة مجتمع لدولة المتسلل إليها و كذلك قد تلجا دول المنشأ إلى سحب عمالتها مما يهدد عرقلة خطط التنمية و من أهم الأخطار السياسية للمهاجرين غير الشرعيين نجد:

-التطرق الفكري وزعزعة الاستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرين غير الشرعيين .

-زيادة الاضطرابات السياسية و الفتن و النزاعات على مراكز السلطة .

-تهيئة جموع المهاجرين غير الشرعيين بصورة اكبر للمشاركة في الاضطرابات والقلق السياسية للتنفس عن مشاعر الغضب المكتوبة لديهم.

-جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية.¹

¹ -عبد الله سعود السراني، المرجع نفسه، ص111.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

المطلب الثاني: اثر الإرهاب و الجريمة المنظمة على امن الدول الأوروبية

لقد حاول الاتحاد الأوروبي مواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في الضفة الجنوبية للمتوسط الآتية من الساحل الإفريقي باعتبارها المصدر الرئيسي و الأساسي لهذه الحركات، التي قام بتصنيفها في حالة التحديات الأمنية الكبرى في حوض المتوسط عامة، و في الساحل الإفريقي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة بحيث نجد أن الخطر لم يعد ينبع من الشرق، بل مصدره الجنوب الذي يعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية و لهذا "الضغط الديمغرافي"، "ضف إلى ذلك" "الخلل السوسيو اقتصادي"، لمجتمعات الدول الجنوبية للمتوسط، وعليه نجد أن ظاهرة الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي مرتبط بظواهر اقتصادية اجتماعية و حتى السياسية إلى غير ذلك من الظواهر المتعلقة أساسا بالنمو و التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي و كذا النمو السكاني المتزايد مصحوبا بالآفات الاجتماعية كالبطالة و الفقر... الخ.¹

ومن جهة أخرى نجد منظمة القاعدة التي مثلت في البداية كيانا يستهدف هدفه على الأساس محاربة الفكر اليساري و لهذا الوقوف في وجه التوجه الشيوعي و ذلك من خلال بث الإيديولوجية الأصولية، و تعزيز السلفية الجهادية التي تغيرت مع مرور الزمن إلى شبكة أخطبوطية و على أساسه تحول تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي إلى فرع جهوي للقاعدة الام.²

¹ - Ahmed Kateb.Mohamed Sibachir. **(algerie. Europe des a toutes enjeux et un rôle déconsidéré. In. Europe et Magherb voisine. Immédiat distancion strategique.** (SD) Abedennour Benuntar. CREA Algerie . 2010.p 289.

² -Pascale perez, **laurent laniel croissance et croissance de l'économie du cannabis en afrique subsaharienne (1988-2000)**, in Herodote,N°12,ed :la découverte ,1^{er} Trimestre 2004.P127.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

الذي يسعى للحيلولة دون تفكك و اضمحلال هذا الكيان المعاصر عالميا إلى إتلاف منسجم و مترابط من المجموعات القتالية التي تسعى مجتمعة إلى تشكيل أممية سلفية جهادية عابرة للحدود التي تقوم من منطقتي الساحل الإفريقي ساحة لنشاطاتها الإرهابية .

ضف إلى ذلك تجارة المخدرات الموجهة أساسا إلى أوروبا حاليا من المسلك الإفريقي خاصة عبر دول الساحل الإفريقي و على حساب "بانترسرز" مدير مركز الدراسات حول المكسيك في جامعة قرنينقن الذي قال أن 40 طن 27 %

من الكوكايين المستهلك من قبل الأوروبيين يمر عبر هذه الدول (مالي موريتانيا نيجريا غانا ليبيريا غينيا ز لهذا الرأس الأخضر و السنغال).¹

كما أن استقرار منطقة الساحل الإفريقي يعني استقرار المصالح الفرنسية و كذا الأوروبية المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم .

فلا يمكن أن ننكر المخزون الموريتاني من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، كما تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 % من الإنتاج العالمي و عليه تغطي نسبته 12 % من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى إن باطن الساحل المتمثلة في (تشاد موريتانيا و النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة إلى جانب الأهمية الاقتصادية، ضف إلى ذلك بعد منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء، والذي يربط بين النيجر والجزائر الذي يمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ينطلق من "واري" في نيجريا و يصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر الذي من شأنه إن يسمح بتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي.²

¹ - Pascale. Parez. Op. cit. P 127.

² - شمسة بوشناق، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل (الرهانات و القيود)، مداخلة مقدمة في:

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

عليه يمكن القول بان الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي يؤثر مباشرة بأمن دول غرب المتوسط و في مختلف المستويات ضف إلى ذلك التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات بعد إقليمي و دولي الذي تختلف فيه طبيعة الفواعل المؤثرة من جماعات إرهابية إلى جماعات منظمة التي تستخدم فيها لحل أنواع و أشكال الجرائم ... ،وكذا التغير في طبيعة الصراعات و التهديدات على المستوى العالمي و ما يضيفه القرب الجغرافي و الحضاري و التاريخي المشترك ،الذي أدى إلى انتقال حتمي لهذه التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي و الأوروبي.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

المبحث الثالث: مستقبل الوضع الأمني للساحل الإفريقي و أثره على امن المتوسط

إن التحديات التي تم تناولها سواء تلك المتعلقة بدور القوى الكبرى في الساحل الإفريقي أو المتعلقة بالدول الإقليمية، إضافة إلى الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة و الصين و التواجد الفرنسي في المنطقة و مدى التطور في الأوضاع..الساحل الإفريقي كلها عوامل تساهم في تحديد مستقبل تلك الاستراتيجيات العالمية في الساحل الإفريقي حيث سنتطرق في متحنا الثالث لمستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وأثره على امن المتوسط و الذي يحتمل سيناريو معين.

سيناريو الأول : سيناريو تأزم الوضع الأمني في المنطقة من خلال استمرار صراع بمنطقة الساحل الإفريقي و تأزم علاقات دول الجوار في فيما تيمها خاصة أظل التنافس المغربي بالإضافة لتأثير التنافس الدولي للقوى الكبرى سلبيا على المنطقة .

سيناريو الثاني: وهو سيناريو تحسين الوضع الأمني في المنطقة عبر تحسين أوضاع الداخلية للدول و تحسين علاقات دول الجوار وذلك بمكافحة التهديدات التي تؤثر على أمنها الوطني وتحسين كل العلاقات الاقليمية و الدولية و القضاء على كل المخاطر الناجمة من هذا الوضع.

مستقبل: يعد المفكر الفرنسي مستقبل Tacquevil أول من إستعمل مصطلح يدل على " المستقبل " كمجال للدراسات و الأبحاث الأكاديمية . و كان ذلك في سنة 1835 في كتابه " الديموقراطية " , الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى, و في عام 1949 إبتكر المؤرخ الألماني « Ossip-K-Flechetein » مصطلح علم المستقبل Futurologie ليشير به إلى علم جديد عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق من وحدة متكاملة بين الزمن و الحقائق المكتشفة و هذا النظام يتعامل مع الأشياء بطريقة جديدة و قد دشن كتابه " التاريخ و علم المستقبل " عملية تطبيق واسعة لهذا العلم, تستهدف النبوء بعيد المدى. يمكن تعريفهما أيضا على " أنها تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد.

المطلب الأول: سيناريو تأزم الوضع الأمني

1) تفاقم التهديدات الأمنية بالساحل الإفريقي:

تتذر مجموعة من المؤشرات باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وذلك من خلال:

- الفقر و الحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة كذلك يعبر عن التناقضات التي وان يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر.

- الامتداد الجغرافي و ضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع يغري على استعماله للتنقل بحرية و عبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة .

- ضعف الأنظمة ووضع الموارد للتكفل بحاجات المواطنين ما يفرض النشاط و البحث لكسب بأي طريقة فتتخرب بذلك إعداد كثيرة بحكم خبرتها و معرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني و تصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم ما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية.

- المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرجع انتقالها أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح و العيش من تناقضات هذا المجال الشاسع و الفارغ.

- الطبيعة السياسية و الاقتصادية و الاثنية تطرح تحديات و خلافات عديدة بالانسجام الغير المتوفر في الثورات و خاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج.

- الرغبة في الانفصال بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة و هي مرجحة للانغلاق و التصعيد في أي وقت خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية و اقتصادية

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد و ابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة¹.

2) خلاف مغاربي (جزائري - مغاربي):

الخلاف بين الجزائر و المغرب ليس بجديد بل هو قديم قدم العلاقات الجزائرية المغربية حيث تمت عرقلة مشاريع التعاون الجماعي بين دول المغرب العربي الخمس بسبب هذا الخلاف ما أدى إلى إضعاف الصنف المغاربي و يمكن تلخيص تكلفة هذا التنافر في النقاط التالية:

- الانقسام و التفتت الذي تعرفه هذه الدول فهي لم تستطع إلى حد الآن تبقى جبهة موحدة او تصنف إستراتيجية تفاوضية مشتركة عكس الطرف الأوروبي عليه نجد نتائج معظم اللقاءات و المفاوضات بين الطرفين تسير في اتجاه واحد حيث تصب في الطرف الأوروبي.

- عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي خلق جوا مضطربا في البلاد.

- الصراع المستمر على السلطة و الثروة في البلاد.

- الافتقار الى قاعدة اقتصادية يؤثر سلبا على التنمية و الاستثمار المحلي و الاجنبي مما يشكل مشاكل اقتصادية و اجتماعية (كالفقر و البطالة).

- التبعية الى دول شمال المتوسط العربي حيث تعتمد عليها في مختلف تعليماتها الاقتصادية .

¹ - عبد النور بن عنتر، البعث المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر و التوزيع، 2005، ص03.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

- تفشي تهديدات أمنية جديدة كالتطرف الهجرة الغير الشرعية الأزمات الداخلية...الخ التي تؤثر بدرجة كبيرة على دول المنطقة خاصة الآتية من الساحل الإفريقي.

فبسبب الخلاف بين الجزائر و المغرب فشل المغرب العربي كنظام فرعي إقليمي ذلك في سياق الأزمة المالية و الليبية حيث لم يجر ساكنا أمام هاتان الأزمات و لكن الأزمة الليبية ساهمت في تقارب جزائري-ليبي على الصعيد الأمني على الأقل.¹

3) اشتداد المنافسة الدولية في الساحل الإفريقي:

للتنافس الدولي الشديد على الساحل الإفريقي دورا مهما في التأثير سلبا على امن هذه المنطقة و بالأخص ازدياد حدة التنافس حيث صارت تلك الدول المتنافسة تستخدم العديد من الوسائل وذلك لتحقيق مصالحها و الإستراتيجية في لا اتجاه لا يخدم مصالح دول المنطقة فوجود احتياطات ضخمة من الموارد ذات البعد الاستراتيجي كالنفط و اليورانيوم تحل من القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و الصين تنافس من اجل استغلالها و الحصول عليها مستعملة كذلك مختلف الآليات التي لديها ما جعل منطقة الساحل الإفريقي في صراع مصالح دائم في ظل بيئة أمنية فوضوية و ذلك لتحقيق مصالحها القومية بتحقيق أمنها الذاتي و الذي قد يخلق تصادما مع الدول أخرى عند استعمالها للقوة فعلى هذا المنوال أصبح الساحل الإفريقي هو مكان و مجال للتنافس و لي الحاصل بين المصالح الأجنبية و الوطنية لدول المنطقة مما أدى لعسكرة المنطقة.

تثبت الحرب التي تقودها قوى التحالف اليوم على ليبيا وجود حسابات سياسية قبل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بجانبها بريطانيا و ذلك المحاصرة قوة الجو سياسي لكل من

¹ - عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص04.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

الصين و روسيا ليس على نطاق الليبي فحسب بل على نطاق ألمغربي و الساحلي فالحرب في ليبيا فتحت للقوات الغربية باب للدخول الساحل الإفريقي لمكافحة الجماعات الإرهابية و بالأخص مكافحة القاعدة في المغرب الإسلامي تامين مواردها النفطية و محاصرة التواجد الصيني بالمنطقة فبتالي مصير الساحل الإفريقي مرتبط باندلاع الحرب اللبية و بمصير نهايتها كما تبقى أهداف القوى الكبرى الإستراتيجية القصى على أي هدف ديمقراطي آخر.¹

المطلب الثاني:سيناريو تحسين الوضع الأمني في المنطقة

1 - مساهمة دول الجوار في تحقيق الاستقرار في المنطقة :

إن الدور الذي تقوم به كل من الجزائر و ليبيا في منطقة الساحل الإفريقي يتضح تأثيره و دوره من خلال نقطتين في هذا السيناريو:

- ما تلعبه هذه الدول من دور في تطويق الأزمات في الساحل الإفريقي و مساهمتها في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة و ذلك بما تقوم به ليبيا من خلال منظمة تجمع دول الساحل و الصحراء و كذلك الاستقرار الأمني الذي كانت الجزائر دائما تسعى إليه منذ التسعينات إلى يومنا هذا من خلال وساطتها في دول الساحل الإفريقي وذلك لحل الأزمات الداخلية و مبادراتها أيضا للحد من التعديلات الأمنية الجديدة في الساحل من جريمة منظمة و نشاطات إرهابية.

- اما النقطة الثانية فتتمثل فيما يمثله الدور الجزائري-الليبي في المنطقة من تحد حيث تسعيان جاهداتان لتحسين الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر.

¹ياسمين ححاد، مرجع سابق،ص191-192.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

هذا الدور الذي تقوم به دول الجوار في الساحل الإفريقي بالإضافة لضعف احتمال تقاوم و تأزم الأوضاع الأمنية في المنطقة .

و لقد لخص الدكتور امحد ابرقوق أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية آليات و مؤسسات ستمنع بصفة استباقية من ظهور أو تقاوم أو انتشار للظواهر التي تهدد الأمن في الساحل الإفريقي فيما يلي:

- ضرورة إعادة هندسة الأنظمة السياسية في الساحل الإفريقي حسب متطور قيمي جامع بين حقوق الإنسان دولة الحق و القانون و الرفاه الديمقراطية المشاركة الدامجة و الحكم الراشد.¹

- ضرورة إنهاء الرداءة السياسية التي تتحرز كيان المواطنة و تحبط قواعد الكفاءة و هي ستحقق الضرورة لبناء دولة قوية و حديثة.

- ضرورة بناء فلسفة تنمية محورها الإنسان محققة لحاجاته و غاياته و محققة لمبادئ العدالة في التوزيع مع تكريس مبدأ المساواة في الفرص و أمام القانون .

- ضرورة تطوير آليات استباقية في التعامل مع الأزمات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية²

(2) تحسين التعاون المغربي:

إن التعاون الإقليمي و الدولي أصبح من إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق السلم و الأمن على المدى البعيد و أصبح الية مهمة لمواجهة التهديدات الأمنية بأبعادها المختلفة و القضاء عليها نهائيا و بالأخص الزمن إلي نعيش فيه فالدول أصبحت عاجزة على التصدي

¹ - حسين قادري, مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي, في : العالم الاشتراكي, الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية, 07 نوفمبر 2008, ص05.

² - أ محمد برقوق, التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقارنة الأمن الإنساني, ص01-11.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

لوحدها للمخاطر التي تصادفها و ذلك الاعتبارات أهمها تغير طبيعة لفاعل التي تؤثر على الأمن الداخلي و الخارجي للدول إضافة للتحول في طبيعة تهديدات و الصراعات التي تجاوز الحدود الوطنية للدول.

تتمثل علاقات الدول المجاورة للساحل الإفريقي بالتعدد لذلك لا توجد رؤية مغاربية موحدة للتهديدات الأمنية الآتية من الساحل الإفريقي إلى ان تفعيل هذه العلاقات في إطار اتحاد المغرب العربي سيساهم في تحقيق الأمن الداخلي لهذه الدول من جهة و في المتوسط و الساحل الإفريقي من جهة أخرى عبر ترسيخ علاقاتها مع دول هذين الفضائين وكذا تطوير و إرساء تعاون حقيقي شامل يؤدي حتما إلى تحقيق الأمن.

(3) تحسن التعاون الدولي :

إن التعاون الدولي هو آلية جد مهمة لمواجهة تهديدات الأمن المشتركة بين الدول لهذا فإذا أقامت دول الساحل الإفريقي تعاوننا فعليا فيما بينهما من جهة و مع دول المغرب العربي و القوى الدولية الأخرى المتواجدة في المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية فرنسا الصين ... و المنظمات الدولية و الإقليمية (الاتحاد الإفريقي الاتحاد الأوروبي...) هذه سيؤدي إلى تحسين الوضع الأمني في المنطقة و سيخدم مصالح هذه الدول من جهة أخرى.

إن مستقبل منطقة الساحل الإفريقي في ظل ما يحدث من متغيرات و اعتبارات و التحديات التي تواجهها يتوقف عن مدى إمكانية بناء علاقات تعاون و شراكة فعلية مع الأخذ بعين الاعتبار كل التحديات و الرهانات ذات الإبعاد المختلفة (السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية الأمنية...) التي من خلالها يمكن تحقيق الأمن و السلام في الفضاء الساحلي بصفة خاصة و الفضاء المتوسط بصفة عامة و ليتحقق ذلك لابد من بناء تصور و إدراك مشترك للصنفين الشمالي و الجنوبي للتهديدات الأمنية و المتوسط ككل كما يمكن

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

للمنظمات الدولية إن تساهم في تحسين الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك من خلال تقديم مساعدات خاصة الإنسانية و الاقتصادية للدول.¹

¹ باسمينة ححاد، مرجع سابق، ص ص 197-198.

الفصل الثالث: أثر التنافس الدولي على امن المتوسط

خلاصة:

و عليه يمكن القول بان الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي يؤثر مباشرة بأمن دول غرب المتوسط و في مختلف المستويات ضف إلى ذلك التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات بعد إقليمي و دولي الذي تختلف فيه طبيعة الفواعل المؤثرة من جماعات إرهابية إلى جماعات منظمة التي تستخدم فيها حل أنواع و أشكال الجرائم...وكذا التغير في طبيعة الصراعات و التهديدات على المستوى العالمي و ما يضيفه القرب الجغرافي و الحضاري و التاريخي المشترك الذي أدى إلى انتقال حتمي لهذه التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي و الأوروبي.

يعتبر الساحل الإفريقي من بين ابرز المناطق في القارة الإفريقية التي شهدت توترات متصاعدة عبر السنوات الأخيرة نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السياسية و الأمنية التي شهدنها المنطقة حيث عرفت المنطقة تنامي العديد من التهديدات الجديدة (الإرهاب الجريمة المنظمة الهجرة غير الشرعية) التي تهدد بأمنها من جهة و الأمن الوطني لدول المنطقة من جهة أخرى إضافة لأمن الدول الإقليمية وكذلك امن دول المتوسط حيث تأثير بصفة مباشرة فمجريات الأحداث على مستواها الجهوي الإقليمي و الدولي بحيث مستقبل وضعها الأمني مرهون من جهة بأوضاعها الداخلية ومن جهة أخرى بالدول المجاورة لها (دول المغرب العربي) و المتواجدة في (الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا...) فهي تلعب دورا مهما سواء ازدياد تآزم هذا الوضع الأمني أو في تحسينه إلى الأفضل.

خالصة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة تكتسي من ثروات طبيعية و معادن (اليورانيوم) و موارد طاقوية و كذلك وقعها الجغرافي الهام ما جعلها مركز جذب لاهتمام الفاعلين الدوليين و القوى الإقليمية عبر فترات تاريخية متفاوتة.

ومن خلال كل ما سبق يبدو أن منطقة الساحل الإفريقي التي ظلت مهمشة للعقود طويلة من الزمن تشهد اليوم اهتماما متزايدا من طرف القوى الكبرى تنافسا محمومًا للحصول على موطن قدم فيها فالولايات المتحدة و فرنسا حتى دول أسيوية مثل: الصين و إن اقتصرت دراساتنا على الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا كونهما الفاعلين الإبراز في المنطقة تنباري في المنطقة التي تتوفر على عناصر و مقاومات كثيرة تجعلها مطعما للآخرين .

و قد تزايد الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي من طرف هذه القوى لما تزحج به من ثروات و الموارد الطبيعية فكلما زادت هذه الأخيرة زاد اهتمامها بها و تنافسها من اجل السيطرة على منابع البترول و الغاز الطبيعي و مختلف مصادر الطاقة المتواجدة فيها هذا ما أظهره الاهتمام الفرنسي الأمريكي و الصين بالمنطقة خاصة في المجال الاقتصادي و الأمني و السياسي و الأمني وكذا الأزمات الداخلية ذات البعد الإقليمي و التي أصبحت تمثل تهديدا فعليا على دول المنطقة و كذا مختلف الفواعل الدولية المتواجدة فيها.

و بالتالي هذه التهديدات لا تؤثر على الدول المجاورة فقط فبالأحرى تؤثر أيضا بطريقة أو بأخرى على الأمن الإقليمي و الأمن المتوسطي خاصة الذي يكتسي هو الآخر أهمية إستراتيجية كبيرة من حيث الموقع الاستراتيجي و كذا الأهمية الحضارية فهو مهد للحضارات و كذلك الأهمية اقتصادية و أمنية سياسية و اجتماعية فهو مقانة بالساحل الإفريقي متقدم و غني إلا انه تأثر و الأخذ بتلك التهديدات الواقع و التي بأمن العالم ككل و يقتضي هذا الأمر وضع آليات للقضاء على هذه التهديدات و التحديات الخطيرة التي تهدد أمن دول العالم.

و تتأثر دول الساحل الإفريقي هي الأخرى بما يحدث على مستواها الجهوي، افريقي و الدولي.

و كنتيجة نهائية لهذه الدراسة أثبت أن مستقبل منطقة الساحل الإفريقي مرهون من جهة بأوضاعها الداخلية و من جهة أخرى بالدول المجاورة لها (دول المغرب العربي). و المتواجدة فيها (الولايات المتحدة، فرنسا، الصين) فهي تلعب دورا مهما سواء في زيادة تأزم هذا الوضع الأمني أو في تحسينه إلى الأفضل.

و نستنتج من خلال دراسة التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي تأثيره على أمن المتوسط، إن هذا الفضاء (الساحل الإفريقي) يكتسي أهمية كبيرة نظرا لموقعه الجيوستراتيجي، و الشريط الرابط بين البحر الأحمر و المحيط الأطلسي. فهذا الموقع جعله الرابط بين الطرق التجارية العالمية الكبرى.

بجانب الخصوصيات التي يتمتع بها، و دراستنا لواقع هذه المنطقة بين لنا نفعاً على شتى المستويات، تعرف أوضاعاً جد متدهورة ناتجة عن غياب تنمية اقتصادية فعلية و غياب أنظمة ديمقراطية تنتهج أسس الحكم الراشد و تحترم حقوق الإنسان و ما يليها من مبادئ العدالة السياسية و الاجتماعية ما أدى لتدهور وضع الأمني داخل هذه الدول ما جعل منها منبع للتهديدات الأمنية الصلبة و الناعمة. و للقضاء على هذه التهديدات الأمنية المختلفة لابد من وجود تضامن يكون عن طريق العمل المشترك و العمل على تحقيق التعاون و الاندماج الفعال على كل المستويات، بعض النظر على الخلفيات و الأهداف من وراء ذلك، فهذا يؤدي حتماً إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و السلم على المستويين الإقليمي و الدولي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. عبد العزيز اليوسف عبد الله، الانساق الاجتماعية و دورها في مكافحة الارهاب و التطرف، الرياض، جامعة نايف للعلوم الامنية ،2006.
2. عبد الفتاح ،مصطفى الصيفي،مصطفى عبد المجيد كاره و اخرون، الجريمة المنظمة ،التعريف و الانماط و الاتجاهات ، الرياض، المملكة العربية السعودية،اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ،ط1999،1.
3. كاتب احمد،خلفيات الشراكة الاورومتوسطية ،دار الروافد الثقافية ، ناشرون الحمراء ،بيروت لبنان ،ط2013،1.
4. أبو العنين محمود، السيد فليفل، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006،20017،2006
معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جويلية 2007.
5. محمد نور عثمان الحسن، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة الغير الشرعية و الجريمة المنظمة، مركز الدراسات و الأبحاث السعودية، جامعة نايف العربية، 2008.
6. سعود السراني عبد الله. العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و جريمة تهريب البشر و الإتجار بهم، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ط1، 2010.
7. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة.(ظروف و حاجة)، جمهورية مصر، أكاديمية الشرطة، د س ن.
8. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي الأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر و التوزيع 2005.

اللغة الأجنبية :

1. Rolond Marchal et Richard. Bengas « une relecture critique de la politique de la France en Afrique : 1995.2007 ». Numéros Spécial((Mars 2007) d states of Amirica , Septembre, 2002.

2. The White house , The National Security strategy of the Unite

3. Andri Bouyeol: Sahara de tous les enjeux, Herodote,2011 3N° 142.

4. Peter J.Scharaeder et Ivan couzel, « La guerre contre le terrorisme et la politique américaine en Afrique ».

5. Politique Africaine, 2005/2/V 98.

6. Claire woodside, west Africa's foreign policy post 9 – 11

7. Doniel volman, Obama Africon and USA Milicary plicy Touads Africa pas mar kenya, N°14, USA: de parlement of history, morth mesterm university 2009.

8. Jessica R. piombo. (Terrorism and us counter terrorism programs in Africa: An overieur strategic insights, Vol 6 N°1 (Tonurey 2007).

Antonin Tisserom, quels enseignement de l'approche. .9
Américaine au Sahel ? (28/09/2016. 00 :56) in [http:// Sahel
intelligence.com](http://Sahelintelligence.com).

Joseph Grieco, china and america in the new world policy, .10
in Asia strategic studies Institute (SSI) 2002.

Fronçois Nicolas, chine: bienfaits et revers de la .11
mondialisation in questions internationales. Dossier :
mondialisation et inégalité et la documentation français, V22,
Novembre (décembre 2006.)

Fronçois Bart, chine et Afrique : une histoire, une nouvelle .12
donne deographiques in : les cahiers d'autres mer N°253.254.
janvier.juin 2011.

Olivier charnoz, Introduction Thématiques, le petrol Africain, .13
des celfs pour comprendre, In Afrique contemporaine
vol.04.N°216.2005.

Jedrez ef geoige frynas. Manuel paulo.A New Scramble for .14
Africain oil ? Historial. Political and busness pers pectives in
Africon Afaire vol 106, N432. Novembre 2006.

Howads in. French, " CHIVA in Africa All trade, with No .15
political Baggage." The new York Times August 8.2004.

“ [www.nytimes.com /2004/08/08 international /asia/08](http://www.nytimes.com/2004/08/08/international/asia/08_chinir.html) .16
chinir.html. 21/09/2016.

Davide Mascre, “ course aux hydrocarbures, crise du .17
darfoua déstabilisation. Régionale : le Thadeure jeux petroliers
et jeux guerriers, « Institut thomas Mars, N°09 (Avril 2007)

Regional conference on migration, (Migrants in the transit .18
countries sharnig responsabilites in management and protection
Istanbul ; 30 Septembre.1^{er} october 2004.

Ahmed Kateb, Mohemed Sibachir, (Algerie.europe des a .19
touts des enjeux et un rôle déconsidéré. In : Europe et Maghreb,
voisinage immédiat distanction strategique, (SD)Abdennour
benatar CREAD. Algerie.2010.

Pascale parez, laurent laniel croissance de l'économie du .20
cannabis en Afrique Sudsaharienne. (1988 – 2000) in
Herodoge, N12 ed la découverte.1er Trimistre 2004.

الدوريات و المجالات:

1. ابراهيم محمود احمد ، الارهاب الجديد :الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية،العدد147،جانفي 2002.
2. اوكليي جمال .تنمية الساحل حتمية لامفر منها ،جريدة الشعب ،ديسمبر 2009 .
3. برقوق امحمد ، الساحل الافريقي بين التهديدات الامنية و الحسابات الخارجية ،العالم الاستراتيجي ،الجزائر :مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد7 ،نوفمبر 2008 .
4. برقوق امحمد، الساحل الافريقيين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ، جريدة الشعب،جانفي .
5. بن مشري عبد الحليم،ماهية الهجرة غير الشرعية ،مجلة المفكر، العدد السابع
6. بن يوسف نبيلة ،الاسباب التاريخية للالزامات الامنية قي الساحل الافريقي ، المجلة الافريقي للعلوم السياسية ، 25 يناير 2015 .
7. تشوركين فيتالي ،قضية الارهاب في الساحل الافريقي تزداد حدة ، اخبار العالم .
8. التميمي محمد رضا ،الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية ،دفاتير السياسة و القانون ،العدد الرابع،جانفي 2011 .
9. رافت اجلال ، السياسة الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 145 ، جويلية 2001.
10. زقاع عادل ،منصوري سفيان ، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي:مقاربة سوسيو سياسية ،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد 23 ،مارس2016.
11. زقاع عادل ،منصوري سفيان،واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي ،مقاربة سوسيو سياسية ،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 23 ، مارس 2016 .

12. زكور يونس ، الارهاب و الاجرام المنظم ، اية علاقة ؟الحوار المتمدن ، العدد 184، 2007/01/30، المحور :مواضيع و ابحاث سياسية.
13. زلماط حياة،التهديدات الامنية بمنطقة الساحل الافريقي ،مقال نشر على جريدة الخبر ، 11 جويلية 2012 .
14. عبد الشافي عصام ، معضلة الامن في منطقة الساحل و الصحراء ، الاسباب و المواجهة ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة ،عدد 145، جانفي 2014 .
15. عظيمي احمد ،منطقة الساحل :هل هي الافغنة ،مدونة نشرت في جريدة صوت الاحرار.
16. علاق جميلة ، استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد 19 ديسمبر 2014 .
17. علاق جميلة ،استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء ، كلية العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة 3، العدد19 ، ديسمبر 2014.
18. فريق التحرير ،الساحل الافريقي... الحزام الجغرافي الذي يشمل اكثر من عشرة بلدان ، 25مارس 2016 .
19. لآخر ولفرام ، الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء ، الشرق الاوسط، سبتمبر 2012.
20. مجلس الامن ،تقرير الامين العام عن الحالة في منطقة الساحل،نيويورك الامم المتحدة، جوان 2013.

المقالات:

لخضاري منصور، الساحل الإفريقي و بناء الامن الوطني في الجزائر ،محاضرات الثقافة العامة، كلية العلوم السياسية و الاعلام و التوجيه ،الجزائر:المؤسسة الوطنية في الاتصال و النشر و الاشعارن 2011-2012

المذكرات:

1. _ أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010.
2. _ برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، 2009.
3. _ بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011.
4. _ بوبصلة أمينة، التنافس الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة مابعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2012.
5. _ تيباني وهيبية، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
6. _ زكري مريم، البعد الإقتصادي للعلاقات الأورومغاربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

7. _ شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.
8. _ طه سعيد، المنظمات الدولية، رسالة الماجستير، الكويت، 2013.
9. _ عطيش يمينة، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.
10. _ غدير دليلة، الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي (دراسة حالة مالي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، دراسات أمنية وإستراتيجية، جامعة اصدي مرباح، 2015.
11. _ فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
12. _ لبدى حنان، التحولات الدولية الراهنة وتأثيراتها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
13. _ واري عبد الكريم، الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 .
14. _ بن شيخ فايزة، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

15. ححاد ياسمين، أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016
16. دحومان حسينة، مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012.
17. رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
18. قادري سمية، سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003-2012، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.
19. عشوي علي. سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مقدمة لنيل شهادة الماجستير. قسم العلوم السياسية، جامعة الجوائر 1997.
20. بشيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2011.
21. عنتر عبد النور. الإستراتيجيات المغاربية حيال أومة مالي ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي و التحويلات الإقليمية الراهنة الدوحة. مركز الجزيرة للدراسات. 17 - 18 فيفري 2013.

ملتقيات و ندوات:

1. بوشناقة شمسة. استراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل (الرهانات و القيود) مداخلة مقدمة في: (الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات، التحديات) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. 27 - 28 فيفري 2012.

2. محمد غربي، الدفاع و الأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسراتيجية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمن المتوسط واقع و أفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 29 و 30 أبريل 2008.

3. يونس بولادي مانيال ، الدور الفرنسي في افريقيا ...تاريخه و حاضره و مستقبله ، قراءات افريقية ، العدد 11، مارس 2012.

مواقع الكترونية :

1. بن احمد العلوي محمد،تحديات مواجهة التهديد الارهابي في افريقيا،مقال نشر على www.hurriyatsudon.com 15/06/2016.

2. برقوق امحمد،منطقة الامنة في ساحل الازمات، معهد الدراسات الاستراتيجية ،جامعة الجزائر 2010 على الموقع التالي <http://www.politics.dz>

3. كاهي مبروك،منطقة الساحل الافريقي:صراعات قديمة و تحديات جديدة

4. راوية توفيق ن التنافس الدولي في القارة الافريقية .

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

08	مقدمة
09	الإشكالية
09	الفرضية
10	النطاق الدراسي
11	أهمية الموضوع
11	دوافع اختيار الموضوع
13	الإطار النظري
14	الإطار المنهجي
15	الإطار المفاهيمي
16	أدبيات الدراسة
18	تبرير الخطة

الفصل الأول:

الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي وعلاقتها بالمتوسط

23	المبحث الأول: التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي
23	المطلب الأول: جيوسياسية منطقة الساحل الافريقي
26	المطلب الثاني: العامل الامني و الاقتصادي لمنطقة الساحل الافريقي
31	المبحث الثاني: منطقة المتوسط، المفهوم و الاهمية
31	المطلب الأول: مفهوم حوض المتوسط

المطلب الثاني: الاهمية الجيوسياسية و الحضارية لمنطقة المتوسط	34
المطلب الثالث:الاهمية الامنية و الاقتصادية لمنطقة حوض المتوسط	38
المبحث الثالث: التحديات الامنية في منطقة الساحل الافريقي و علاقاتها بامن المتوسط	44
المطلب الأول: ظاهرة الارهاب	44
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية	48
المطلب الثالث:الجريمة المنظمة	50
الفصل الثاني:	

التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي

المبحث الأول:الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي.....	71
المطلب الأول:التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي.....	71
المطلب الثاني: الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الافريقي	77
المطلب الثالث: اهداف التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي	81
المبحث الثاني: الاستراتيجية الامريكية في منطقة الساحل الافريقي	84
المطلب الأول:اسباب اهتمام الولايات بمنطقة الساحل الافريقي.....	84
المطلب الثاني:المبادرات الامريكية في منطقة الساحل الافريقي.....	88
المبحث الثالث: الصعود الصيني على منطقة الساحل الافريقي	92
المطلب الأول: تواجد القطب الصيني عالميا و افريقيا	92
المطلب الثاني: الساحل الافريقي ضمن الحسابات الصينية.....	94
المطلب الثالث:اهداف اهتمام الصين بالساحل الافريقي.....	95
الفصل الثالث:	

اثر التنافس الدولي على امن المتوسط

المبحث الأول: اثر الوضع الامني على دول المغرب العربي	101
--	-----

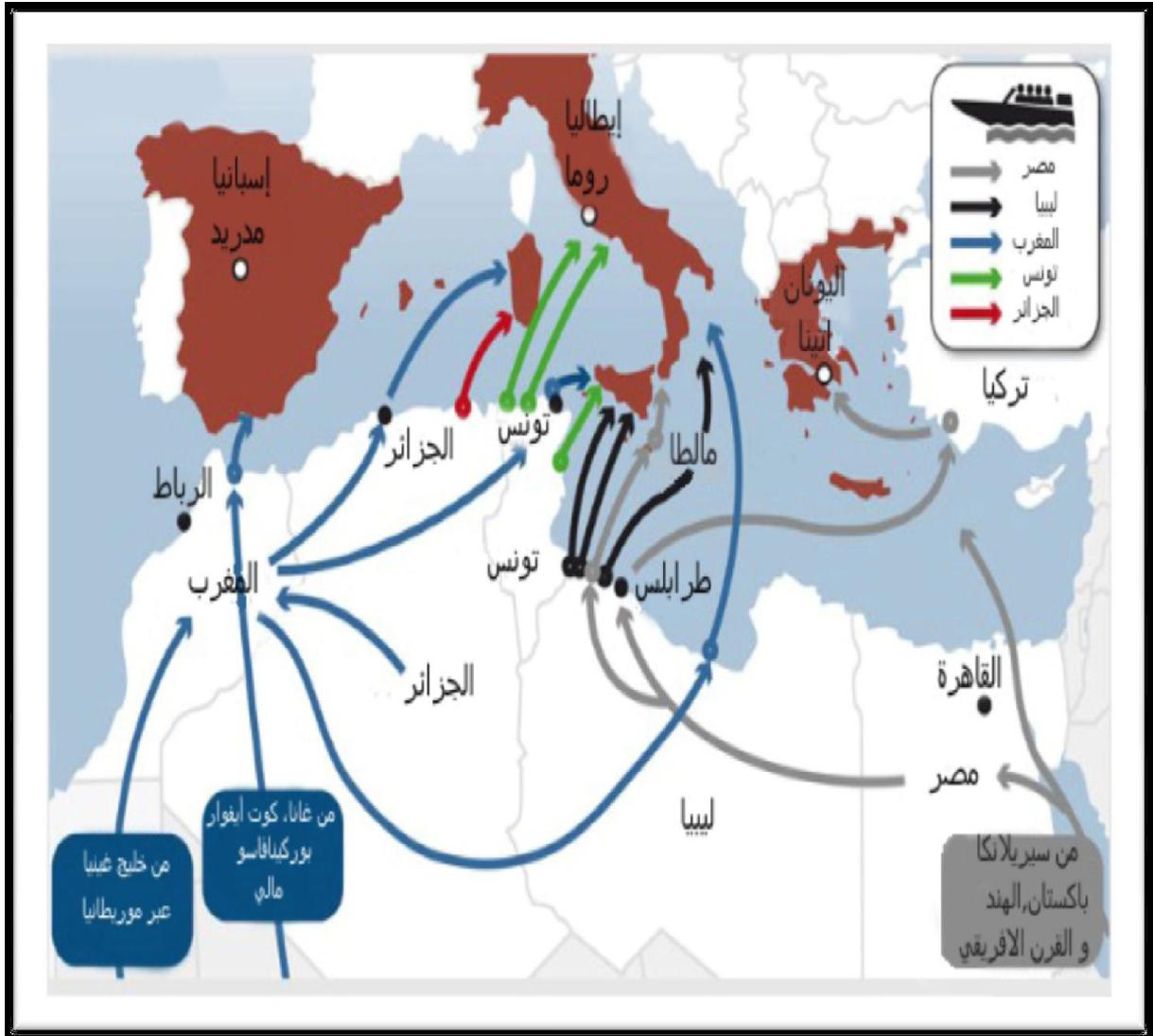
المطلب الأول: الابعاد الامنية المغاربية	101
المطلب الثاني: اثر التهديدات السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية على دول المغرب العربي.....	103
المبحث الثاني: تداعيات اللامن في الساحل على الدول الاوروبية.....	107
المطلب الأول:اثر الهجرة غير الشرعية على الامن الاوروبي.....	107
المطلب الثاني : اثر الارهاب و الجريمة المنظمة على امن الدول الاوروبية	114
المبحث الثالث: مستقبل الوضع الامني للساحل الافريقي و اثره على امن المتوسط	117
المطلب الأول: سناريو تازم الوضع الامني	118
المطلب الثاني: سناريو تحسين الوضع الامني في المنطقة	121
.....الخلاصة.....	
	125
الخاتمة	127

قائمة المراجع

الملاحق

الملاحق

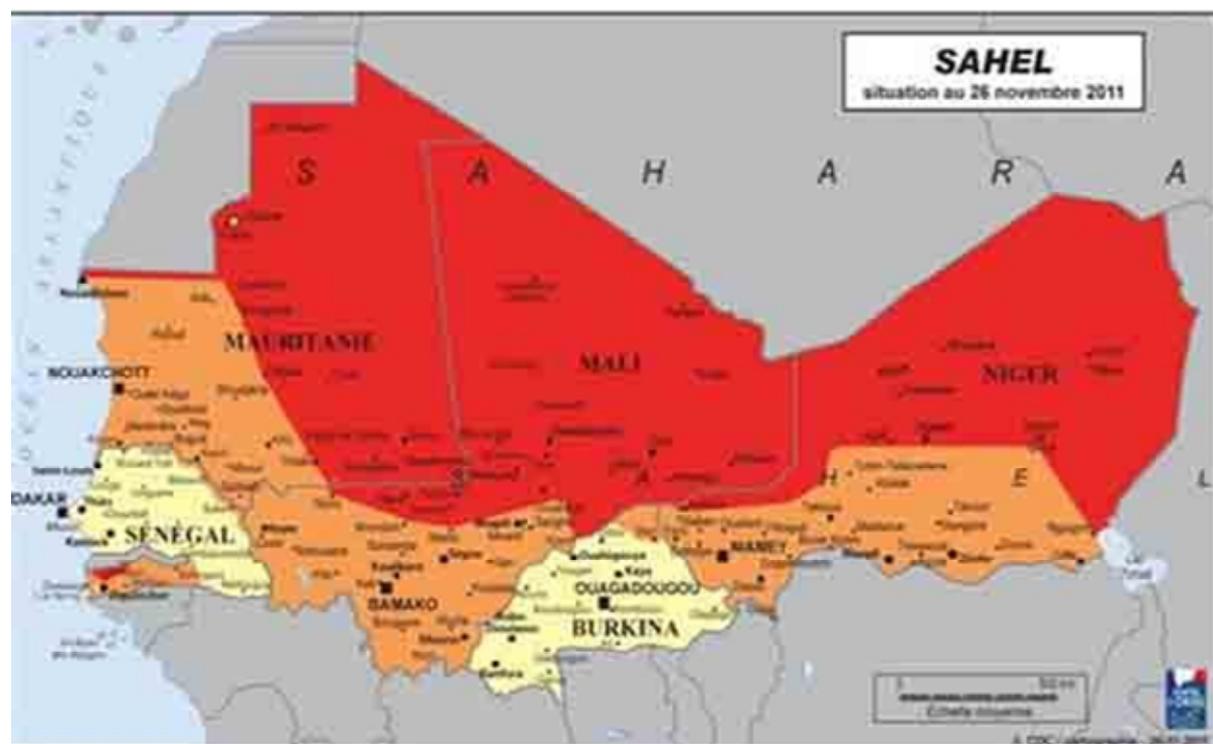
خريطة توضح طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا



Source : <http://www.slateafrique.com/1407/immigration-clandestine-italie-traffic-humain>.

تاريخ الإطلاع : 2016/08/04





Formellement déconseillé

Déconseillé sauf raison impérative

Une vigilance normale doit être observée dans la zone

الملخص:

يشهد المتوسط في السنوات الاخيرة عدة تحولات على مستوى علاقات الدول فيما بينها، خاصة تلك المتعلقة بالجانب الامني . فبعد ما تطور مفهوم الامن بابعاده و مستوياته اصبحت دول المتوسط تشترك في المخاطر التي تهدد امنها الوطني و الاقليمي، خاصة تلك الاتية من بعدها الافريقي .في بحثنا هذا سنحاول دراسة منطقة واحدة من هذا البعد الذي يتمثل في منطقة الساحل الافريقي.

يعتبر الساحل الافريقي من بين ابرز المناطق في القارة الافريقية التي شهدت توترات متصاعدة عبر السنوات الاخيرة، نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، و الامنية التي شهدتها دول المنطقة، هذا ما ادى الى تنامي المخاطر المهددة من جهة الامن الوطني لدول المنطقة و من جهة اخرى امن دول المتوسط، التي تتاثر بصفة مباشرة بمجريات الاحداث في هذه المنطقة . على هذا الاساس ارتائنا لطرح الاشكال التالي و الذي سنحاول الاجابة عليه في بحثنا هذا :

اذا كان التنافس هو الوصف الاقرب للتواجه الدولي في الساحل الافريقي، فما هي الاستراتيجية التي تتبعها كل دولة لكسب رهان التحكم في منطقة الساحل الافريقية ؟